مجلة بحوث الأعمال

https://abs.journals.ekb.eg

المعهد العالى للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

العدد: الثاني

المجلد: الثاني

يوليو ٢٠٢٥

أثر محددات جودة الأرباح المحاسبية على شفافية التقارير المالية: دراسة تطبيقية

أ.د/ محمد سامي راضي

أستاذ المحاسبة المالية والمراجعة

وعميد كلية التجارة جامعة طنطا الأسبق

أ.د/ سيد عبد الفتاح سيد

أستاذ المحاسبة الخاصة ووكيل شؤون التعليم والطلاب كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

أ/ محمد عبد الغفار حلمي عبد الغفار

باحث ماجستير كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر محددات جودة الأرباح على شفافية التقارير المالية والتي تم قياسها بواسطة مؤشر S&P خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢) بالتطبيق على القطاع العقاري لتميزه بعدة خصائص أهمها الاعتماد على التقديرات المحاسبية مما تسبب في تعقد عمليات تقييم الأصول والإيرادات المؤجلة .كما تم قياس محددات جودة الأرباح من خلال جمع بيانات عن آليات حوكمة الشركات والممارسات المحاسبية وتم تطبيق عدد من أساليب الإحصاء الوصفي بهدف إعطاء صورة عامة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة كما تم تطبيق اختبار الارتباط لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة. واختبار الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، واختبار التباين T-Test & ANOVA لبيان الفروق الجوهرية في شفافية التقارير المالية وفقاً لمحددات جودة الأرباح، وتم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليات حوكمه الشركات والممارسات المحاسبية على شفافية التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: جودة الأرباح المحاسبية، حوكمة الشركات، الممارسات المحاسبية، شفافية التقارير المالية

Abstract:

This study aims to examine the impact of earnings quality determinants on the transparency of financial reports, measured by the S&P index during the period (2018–2022), as applied to the real estate sector. This sector was chosen due to its distinct characteristics, most notably its reliance on accounting estimates, which complicates the valuation of assets and deferred revenues. The determinants of earnings quality were measured by collecting data on corporate governance mechanisms, and accounting practices. A set of descriptive statistical methods was applied to provide an overview of the statistical characteristics of the study variables. Additionally, correlation analysis was used to measure the relationships between the different study variables, multiple regression analysis to assess the impact of independent variables on the dependent variable, and ANOVA and T-Test analyses to identify significant differences in financial reporting transparency based on earnings quality determinants. The results revealed a statistically significant relationship between corporate governance mechanisms, and accounting practices on the transparency of financial reports.

Key Words: Accounting Earnings Quality, Corporate Governance, Accounting Practices, Financial Reporting Transparency

مجلة بحوث الاعمال ـــ\n\n**١/١ المقدمـة**\n\nظهر اتجاه الباحثين لربط الانهيارات التي حدثت لبعض الشركات مثل انهيار شركة Enron, وكذلك انهيار ١٩ بنك من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية والبالغ عددها ٨٤٠٠ بنكاً في عام ٢٠٠٨, وكذلك الانهيارات التي حدثت في عام ٢٠١٢ مثل انهيار شركة Automony Corporation نتيجة تدهور الجانب الأخلاقي والسلوكي للمديرين التنفيذيين لتلك الشركات المنهارة، وذلك نتيجة لممارستهم الانتهازية المفرطة تجاه الأرباح الخاصة بالشركة، طمعاً منهم في الحصول على مكافآت وعلاوات واستقرار المناصب الإدارية داخل الشركات الأمر الذي قد ينعكس في زيادة حصصهم في ملكية الشركة أو حتى في سبيل تخفيض رقم الربح بغرض تخفيض الضرائب، وهنا ربط الباحثين هذه الانهيارات بسياسة الإهمال التي مارستها بعض شركات المراجعة كشركة آرثر أندرسون Arthur Anderson التي كانت تعتبر واحده من أكبر شركات المراجعة ان ذاك، فهي حتى لم تبذل العناية المهنية الواجبة عليها عند فحص حسابات وأرصدة تلك الشركات، وكانت تلك الأسباب كفيله بحدوث تلك السلسلة المتوالية للانهيارات الشركات العملاقة داخل الأسواق المالية.

وهنا ظهرت المشاكل الخاص بالأرباح المحاسبية التي تتأثر بالسلوك الإداري لبعض المديرين الذين يقومون بالتلاعب بقيمة الربح المفصح عنه (خريس، ٢٠١٧، ص ١١)، وبالرغم من إن الأرباح تعتبر الأكثر أهمية في القوائم المالية، فهي مؤشر علي القيمة المضافة للشركة، وهي الإشارة التي تساعد في توجيه تخصيص الموارد في الأسواق الرأسمالية، وفي الواقع أن قيمة أسهم الشركة هي القيمة الحالية لأرباحها المستقبلية ' وعلية فإن الزيادة في هذه الأرباح تمثل انعكاساً لزيادة قيمة الشركة، بينما يدل الانخفاض في الأرباح علي انخفاض قيمة الشركة (Lee et al.,2007).

وعلى الرغم من تعدد المقاييس المستخدمة في تقييم أداء الشركات، إلا أنه ما زالت الأرباح المحاسبية بصفة عامة وجودتها بصفة خاصة تحوز علي اهتمام العديد من الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فضلاً عن البحث العلمي في المجال المحاسبي، كما أن المشاركين في أسواق رأس المال ليس فقط يهتمون بالمستويات المختلفة من الأرباح سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية، ولكن أيضا تحوز الأرباح التشغيلية على اهتمام خاص في عملية اتخاذ القرارات لأنها مستمده من الأنشطة التشغيلية المتكررة

وعادة تعتمد القرارات الاستثمارية على الأرباح الدائمة وليس المؤقتة الناتجة عن أنشطة غير متكررة، لذا يتم الاعتماد على الأرباح التشغيلية في التقييم والمقارنة بين الشركات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (محمود، ٢٠٢٠، ص ٥).

وتختلف القرارات التي تبني على معلومات الأرباح تبعاً لاختلاف مستخدمي التقارير المالية، فبينما ينظر المساهمون إلي الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافأة، فأن المقترضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون المحتملون فإنهم يعتمدون على الأرباح في الفترات المستقبلية، أما المحللون الماليون فيصنفونها في مقدمة المدخلات الأساسية اللازمة لاتخاذ القرارات (صالح، ٢٠١٠، ص ٣٨١).

ويعتبر رقم الربح المفصح عنه هو المؤشر والدليل الذي ينبني عليه قرارات الاستثمار فالأرباح تعتبر مقياس لمدى كفاءة وإدارة ونمو الأموال في أي شركة، لذلك تعمل بعض الشركات علي ابتكار طرق ووسائل للتلاعب برقم الأرباح (مصلح، ٢٠١٥، ص ٢٤).

ومن هنا فإن أي محاولة تقوم بها إدارة تلك الشركات في إدارة الأرباح سواء إيجابياً أو سلبياً، ستؤثر علي درجة موثوقية بيانتها المالية المنشورة ومن ثم علي الأسعار السوقية لأسهمها المتداولة في البورصة، وبالتالي علي قيمتها السوقية ذلك علي اعتبار أن تلك القيم تمثل في المحصلة النهائية، القيم الحالية لأرباحها المتوقعة (Mckee,2005).

ومن هنا جاءت الأرباح وجودة تلك الأرباح من الموضوعات التي استأثرت باهتمام العديد من رجال الفكر المحاسبي والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، حيث أصبح لدي المستثمرين والمؤسسات الاستثمارية يبحثون عن بيئات تتسم معلوماتها بدرجة كبيرة من الشفافية والوضوح في الأرقام الصادرة من تلك البيئات.

ولجودة الأرباح مجموعة من المحددات والعوامل المؤثرة التي من شأنها تؤثر علي درجة الشفافية في أرقام الأرباح المعلنة بصورة خاصة والمعلومات الصادرة بتقارير الشركات بصورة عامة.

فعرفت دراسة (Penman and Zhang,2002) جودة الأرباح علي أساس أن الأرباح المنشورة (قبل البنود غير العادية) بقائمة الدخل تكون ذات جودة عالية إذا كانت مؤشراً جيد عن الأرباح المستقبلية، أي ان الأرباح ذات الجودة العالية هي الأرباح التي يمكن استمرارها في المستقبل، وبالتالي إذا ادت المعالجة المحاسبية إلي عدم استمرارية الأرباح في المستقبل فإن هذه الأرباح تكون ذات جودة ضعيفة. وفي اتجاه أخر أشارت دراسة (محمد، ٢٠٢٣، ص ٩٥٥) أن جودة الأرباح تتمحور حول اتجاهيين، إحداهما ينظر إلي جودة الأرباح علي أنها تمثل مدي قدرة الأرباح الحالية المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، أما الاتجاه الأخر فيري جودة الأرباح في قدرتها علي التنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها. أما الشفافية ينظر إليها علي إنها العرض الصادق للمعلومات عن المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية وغيرها من المعلومات التي تتطلبها المعايير المحاسبية، وربما يمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات علي أسس سليمة، أي توفير قاعدة معلومات مفيدة لجميع المشاركين في السوق عند اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية أو منح الائتمان للشركات، وبالتالي لا يمكن تبرير أخطاء القرارات ينبض المعلومات أنها مضللة (حماد، ٢٠١٠، ص٦٤٨).

وبالتالي نجد أن لتحقيق الشفافية في التقارير المالية يتطلب الأمر ثلاثة من الأنواع وهما (Mensah et al.,2016,p.p47/55):

1. **شفافية المعلومات والأحداث.**
2. **شفافية السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة من قبل المنظمة.**
3. **شفافية عرض القوائم المالية، وشفافية أراء وقرارات الإدارة، شفافية التنبؤ.**

ومن هنا نجد أن لمحددات الأرباح وجودتها التي حددتها الدراسة ومنها (أليات حوكمة الشركات ، الممارسات المحاسبية) علاقة بمستويات الشفافية بالتقارير المالية.

١/٢ مشكلة الدراسة:

أن الهدف الرئيسي من إعداد وعرض التقارير المالية هو خدمة جميع المستخدمين الذين يعتمدون عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، إلا أن هناك الكثير من الجدل حول مدى قدرة هذه التقارير علي خدمة متخذي القرار, نتيجة لزيادة ظاهرة إدارة الأرباح

التي تمارسها الشركات وذلك سعياً منها لتحسين ربحتها ووضعها المالي الذي تعكسه بياناتها المالية المنشورة، وتلجأ الإدارة في تلك الشركات إلي هذه الممارسات، إما لإرضاء مساهميها أو للحد من هبوط أسعار أسهمها المتداولة في السوق المالي، أو لتلافي عملية التصفية الإجبارية التي تهددها بسبب التدني الكبير والمستمر في أرباحها التشغيلية، أو لتحقيق أغراض خاصة بها (خريس، ٢٠١٧، ص١٣)، الأمر الذي ينعكس بالسلب علي المعلومات الواردة بالتقارير المالية خاصة مع فقدانها لأهم صفيتن هما الملائمة والمصداقية وبالتالي عدم توافر الشفافية بتلك التقارير .

ومن هنا كان سبباً في نقص مستويات الشفافية بالتقارير المالية ما قامت به الإدارة من إخفاء الكثير من المشاكل التي أدت تراكمها عاماً بعد عام إلي انهيار تلك الشركات مثل إدارة الأرباح، التمويل من خارج الميزانية، وغيرها نتيجة عدم تفعيل إجراءات الحوكمة بالقدر الكافي، الأمر الذي أتاح الفرصة للإدارة للقيام بمثل هذه لتصرفات الانتهازية، الامر الذى أدي إلي اهتزاز الثقة لدي المستثمرين في تلك التقارير وما تتضمنه من إفصاحات (Mensha et al., 2006, p.310).

علاوة على ما سبق فإن زيادة درجة الشفافية في التقارير المالية تساعد علي تحسين بيئة المعلومات المحيطة بالشركة وهو ما ينعكس علي زيادة درجة دقة تنبؤات المحللين الماليين بربح الشركة لذلك جيب ان يتحدد قدر ملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، كما يجب أن تكون التقارير المالية ملائمة وهو ما يعني أن المعايير التي تم تطبيقها في إعداد التقارير يجب ان تعكس الوضع الاقتصادي والمالي الحقيقي للشركة.

وبالتالي تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة إيجاد تأثيرات لأليات حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية على مستويات الشفافية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

وتحاول الدراسة الإجابة علي الأسئلة التالية:

(١) "هل هناك أثر لأليات حوكمة الشركات علي شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية" ؟

(٢) "هل هناك أثر للممارسات المحاسبية علي شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية" ؟

٣/١ أهداف الدراسة:

اتساقاً مع مشكلة الدراسة يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة بيان أثر محددات جودة الأرباح على شفافية التقارير المالية للشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف الرئيسي تحقيق عدد من الأهداف الفرعية أهمها:

١. **تقيم أثر أليات حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية في بيئة الاعمال المصرية.**
٢. **تقييم أثر الممارسات المحاسبية وبين شفافية التقارير المالية في بيئة الاعمال المصرية.**

٤/١ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات التي تتناولها، ومن ثم تتمثل أهمية الدراسة في:

١- الأهمية العلمية للدراسة:

فإن هذا البحث يتعرض لمحددات جودة الأرباح (أليات حوكمة الشركات، الممارسات المحاسبية) وأثرها على شفافية التقارير المالية بالبورصة المصرية، حيث تظهر أهمية الدراسة في محاولة حصر كافة العوامل المحددة لجودة الأرباح وانعكاس ذلك على شفافية التقارير المالية

٢- الأهمية العملية للدراسة:

أن الدراسة تصنف الشركات المقيدة في البورصة المصرية حسب توافر الشفافية المالية في التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات، وهو ما يسهم في تحسين القرارات الاستثمارية للعديد من الأطراف التي تعتمد على المعلومات الواردة بتلك التقارير التي تساهم في عملية اتخاذ القرارات.

كما تسعي الدراسة في تحديد مدي وجود تأثير عدد من محددات جودة الأرباح علي الشفافية في التقارير المنشورة من قبل الشركات المصرية وذلك بعد تصنيف هذه الشركات حسب درجة توافر الشفافية بها.

٥/١ فروض الدراسة:

تحقيقا للأهداف البحثية والإجابة على أسئلة الدراسة قام الباحث بصياغة الفروض البحثية كما يلى:

الفرض الأول:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأليات حوكمة الشركات علي شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية".

الفرض الثاني:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للممارسات المحاسبية علي شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية".

١/٦ منهج الدراسة:

يعتمد الباحث على استخدام المنهج العلمي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي:

حيث يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت أثر عدد من محددات جودة الأرباح المحاسبية على شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، والبحوث المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وتحليل نتائجها وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة واشتقاق فروض الدراسة.

كما يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي:

لجمع البيانات الواردة بالقوائم المالية لشركات عينة الدراسة والمسجلة في البورصة وذلك لدراسة أثر عدد من محددات جودة الأرباح المحاسبية على شفافية التقارير المالية، وذلك بهدف اختبار فروض الدراسة.

١/٧ حدود ونطاق الدراسة:

- ستقتصر الدراسة علي عينه مكونة من الشركات العقارية المدرجة بالبورصة المصرية التي تتوافر بيانتها المنشورة من خلال (٢٠١٨-٢٠٢٢)

٢- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة:

المجموعة الاولى: الدراسات السابقة التي تناولت أثر أليات حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية في بيئة الاعمال المصرية.

وفي مصر طبقت دراسة (سلام،٢٠١٥) علي عينة من خمس شركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية لقياس أثر ممارسات حوكمة الشركات على شفافية التقارير المالية وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين وجود إطار فعال للحوكمة وزيادة مستوي

الشفافية في الشركات محل الدراسة. وهذا ما أكدت علية دراسة (Jacoby et al., 2019) حيث أكدت على أن أليات حوكمة الشركات تؤدي إلي زيادة الشفافية. في حين أن دراسة (Haat et al., 2008) استخدمت مقايس الإفصاح وتوقيت الإفصاح لقياس تأثير الشفافية وتوصلت إلى إنه لا توجد علاقة بين أليات الحوكمة وبين الشفافية، وفي المكسيك لم تظهر دراسة (Price et al., 2011) إي علاقة بين مؤشر الحوكمة والشفافية، وفي الجزائر أيضاً قدمت دراسة (يزيد ،٢٠١٦) دليلاً من خلال عينة مكونه من ٩٦ استبياناً علي إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تفعيل حوكمة الشركات وسياسة الإفصاح والشفافية داخل الشركات الجزائرية.

فقد اهتمت دراسة (Van Hoamg et al., 2021) التي أجريت في أمريكا بتأثير حوكمة الشركات على الشفافية، استنادا على عينة مكونة من ٣٦١ شركة في الفترة من ٢٠٠٧ :٢٠١٦، وتبين من الدراسة إن عدد أعضاء مجلس الإدارة لم يكن عاملاً يساعد في تعزيز شفافية الشركات ولم تتوصل لفائدة لازدواجية المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على الشفافية.

وباستخدام عينة مكونة من ٣٣ شركة بالمملكة العربية السعودية توصلت دراسة (مليجي، ملو العين،٢٠١٣) إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة، ولجان المراجعة وبين شفافية التقارير المالية.

فيما أظهرت دراسة (مطر، ٢٠٢٤) التي إجريت علي عينة مكونة من ٣١ شركة أن زيادة مشاركة النساء في مجلس الإدارة تعزز العلاقة بين الإفصاح عن انبعاثات الكربون وقيمة الشركة، وتقلل من عدم تماثل المعلومات. ورأت دراسة (عياد، ٢٠٢٤) وباستخدام بيانات ٦٣ شركة مصرية أن التنوع الجنسي في مجلس الغدارة يؤثر إيجابياً علي استمرارية الأرباح.

وتري دراسة (زيتون، ٢٠٢٢) إلي ان الشركات ذات التنوع بين الجنسين تتحمل تكلفة اقتراض أعلي وتقوم بتوزيع أرباح نقدية أكبر، مما يشير إلي أن التنوع هذا قد يؤدي إلي زيادة التكاليف. بينما رأت دراسة (Attia et al.,2024) إن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة أكثر فاعلية في التحكم في ممارسات التلاعب بالأرباح، بينما بعض النتائج الأخرى تشير إلي أن التنوع الجنسي قد يؤدي إلي تعقيد عملية اتخاذ القرار داخل مجلس الإدارة، مما يؤثر علي فعالية الرقابة والإشراف.

بينما تشير دراستي (Alkebsee,2022) إلي وجود علاقة سلبية بين استقلال لجنة المراجعة وإدارة الأرباح المعتمدة علي الاستحقاقات مما يدل إلي وجود نسبة عالية من الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة مما يعزز من دور الرقابة والإشراف للجنة المراجعة علي جودة الأرباح وشفافية المعلومات المحاسبية , وأكدت علية دراسة (Alkebsee et al.,2022) التى إجريت في الصين حيث أشارت إلي أن خبرة أعضاء لجنة المراجعة في الحالات المحاسبية تقلل من أي ممارسات أو سلوكيات تؤثر علي جودة وشفافية التقارير المالية.

بينما وجدت دراسة (Zalata et al.,2022) التي إجريت في هونغ كونغ أن وجود خبرة مالية قوية في لجنة المراجعة قد تمثل ألية قوية لزيادة ممارسات إدارة الأرباح حقيقية، حيث أن هؤلاء الأعضاء يكون لدهم المقدرة في فهم التغيرات المحاسبي وبالتالي توجيه الإدارة بشكل غير مباشر نحو استغلال تلك الثغرات في تحسين من جودة الارباح وهذا النوع من التلاعب من الصعب اكتشافه بسهولة.

المجموعة الثانية: الدراسات السابقة التي تناولت أثر الممارسات المحاسبية على شفافية التقارير المالية.

وتوصلت دراسة (الحفناوي ، ٢٠٢٠) باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة ٢٠١٥ : ٢٠١٨، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، إلي ان النتائج تشير إلي وجود علاقة إيجابية بين مستوي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وكل من معدل الفائدة علي الأصول، ومعدل العائد علي حقوق الملكية وذلك كمقاييس لقياس أداء الشركة ، ووجدت الدراسة إن للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تأثير إيجابي علي المتغير التفاعلي لمرحلة نضج الشركة.

ومن خلال بيانات تقارير شركة مصر للإسمنت – قنا خلال عام ٢٠١٩ تبين لدي دراسة (نصير،٢٠٢٠) أن لدي مدخل محاسبة التكاليف قدرة في تحديد كمية الفاقد والخسارة في كل مركز من المراكز الإنتاجية، وبالتالي يمكن للشركة الكشف عن مستويات عدم الكفاءة في عمليات الإنتاج والمراكز الكمية المسؤولية عن هذا الفاقد، وبالتالي يمكن التوصل إلي خسائر الفاقد والتقرير عنه بصورة مستقلة عن تكاليف الإنتاج، الامر الذي يحقق الشفافية في المحاسبة عن التكاليف، هذا ما سوف يؤدي إلي إدراك خسائر الفاقد، وبالتالي العمل علي إدراك المنافع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المختلفة نتيجة تخفيض

الفاقد، وبالتالي تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تحقق الاستدامة للشركات وتحقيق الشفافية.

ومن خلال تحليل ١٥٢ تقرير استدامة للشركات الفنزويلية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ توصلت دراسة (Javed et al.,2020) ان شفافية الإفصاح عن المعلومات الجيدة والمحايدة عن الأداء البيئي والاجتماعية للشركات يزيد من قيمة الشركة السوقية وكذلك العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وتوصلت دراسة (الطحان،٢٠١٨) من خلال عينة مكونة من ٣٠ شركة خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥ إلي ان الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية. ومن خلال الاطلاع على بيانات ١٤٥ شركة إيطالية توصلت دراسة (Caputo et al.,2021) انه ينبغي علي الشركات في القطاع الخاص المشاركة في بناء مجتمع أكثر استدامة، وبالتالي يؤدي ذلك البناء إلي خلق بيانات ذات شفافية. ورات دراسة (Vivian and Nguyen.2023) إلي أن الإفصاحات عن المسؤولية الاجتماعية تقلل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمستثمرين مما يعزز شفافية التقارير المالية.

في حين استخدمت دراسة (باسي وأخرون، ٢٠١٩) عينة مكونة من ٣٦ استبيانا موزعين علي مجموعة من المحاسبين والمهنيين بالمؤسسات الاقتصادية توصلت الدراسة إلي إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية علي جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من الأبعاد وهما (الموثوقية – الملائمة – القابلية للمقارنة – القابلية للفهم) ، كذلك لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية علي جودة القوائم المالية من خلال القابلية للفهم. في حين أشارت دراسة (Nguyen ,2024) إلي إن بعض الشركات قد تستخدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كأداة للتغطية علي ممارسات مالية غير شفافة، مما يسلط الضوء علي أهمية التحقق من مصداقية هذا الإفصاحات.

أما على مستوي التحفظ والشفافية فتوصلت دراسة (علي، شاكر، ٢٠١٧) التي أجريت على مجموعة من الشركات العراقية خلال الفترة من ٢٠١١:٢٠١٥ تم من خلالها قياس التحفظ المحاسبي من خلال القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وقياس الشفافية باستخدام نموذج s&p وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط قوية وتأثير بينن التحفظ وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

فيها هدفت دراسة (Abdul – Malik,2017) إلي التحقق من العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات متمثلة في (حقوق المساهمين، الشفافية والإفصاح، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، أصحاب المصلحة) ومن خلال عينة مكونة من الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي خلال المدة من ٢٠١١ : ٢٠١٥ وذلك باستثناء شركات التأمين والبنوك، وباستخدام مقياس (Givoly,2007) ومقياس (Bear and Ryan,2000) ، وتوصلت إلي ان هناك دلالة إحصائية بين جميع مبادي حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي لجميع الشركات محل العينة.

الفجوة البحثية:

تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة سواء من حيث النوعية أو المكان، حيث تبين من الدراسات السابقة تباين نتائج الدراسات ما بين مؤيد ومعارض لمحاور الدراسة أليات حوكمة الشركات والممارسات المحاسبية والخاصة بمحددات جودة الأرباح المحاسبية على شفافية التقارير المالية. ولذلك فإن هذه الدراسة حاولت اشتقاق فروض الدراسة الخامس وذلك بغية التأكد من تأثير هذه المحددات على شفافية التقارير المالية في البيئة المصرية.

على الرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين محددات جودة الأرباح (أليات حوكمة الشركات والممارسات المحاسبية) وشفافية التقارير المالية، إلا أن هذه الدراسات أظهرت نتائج متباينة وغير حاسمة؛ إذ انقسمت النتائج بين مؤيدة ومعارضة لتأثير محاور الدراسة (حوكمة الشركات، والممارسات المحاسبية) على شفافية التقارير المالية. كما أن غالبية هذه الدراسات أُجريت في بيئات اقتصادية وتشريعية تختلف في خصائصها عن البيئة المصرية، الأمر الذي قد يحدّ من قابلية تعميم نتائجها على السياق المصري.

من هنا، تنبع الفجوة البحثية والتي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، والمتمثلة في الحاجة إلى دراسة أثر عدد من محددات جودة الأرباح على شفافية التقارير المالية في البيئة المصرية، وتحديدًا في قطاع العقارات، الذي يتميز باعتماده المكثف على التقديرات المحاسبية المعقدة، مما يجعل عملية تقييم الأصول والإيرادات المؤجلة أكثر تأثيراً بالسياسات المحاسبية وكذلك جودة الإفصاح وشفافية المعلومات.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تمثل مجرد تكرار للدراسات السابقة، بل تُعد امتدادًا نوعيًا ومكانيًا لها، من خلال تناولها للموضوع في بيئة اقتصادية وتنظيمية مختلفة، واعتمادها

على عينة من الشركات العقارية التي تتسم بخصائص محاسبية فريدة تؤثر على جودة الأرباح وشفافية التقارير. كما أن الدراسة اعتمدت على صياغة واختبار فروض رئيسية ترتكز على محاور محددات جودة الأرباح (حوكمة الشركات، والممارسات المحاسبية) مما يسهم في تقديم نتائج دقيقة ومبنية على الواقع المصري، ويمكن أن تُستخدم في دعم السياسات الرقابية وتطوير أنظمة الحوكمة والإفصاح المحاسبي.

٣- الإطار النظري للبحث محددات جودة الأرباح المحاسبية

٣/١ مفهوم جودة الأرباح المحاسبية:

تعددت الآراء حول تعريف جودة الأرباح، فأظهرت العديد من الدراسات السابقة تباين الآراء حول مفهوم وتعريف جودة الأرباح، ويختلف مفهوم جودة الأرباح باختلاف وجه نظر كل مستخدم، فالمقرضون والدائنون يهمهم ان تكون الأرباح قادرة على توليد النقد كما إن مفهوم جودة الأرباح قد تم تناوله من قبل الباحثين في مجال المحاسبة بمعاني عدة، تبعاً لأهداف مستخدمي القوائم المالية، وتبعاً لاختلاف أراء ووجهات نظر الباحثين، فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة.

بينما ركزت دراسة (خليل،٢٠٠٥) على تعريف جودة الأرباح وفقاً للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، ويشير مفهوم جودة الأرباح وفقاً للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية " حيث تعني أن تكون الأرباح ذات صلة وموثوقية وتعكس الأداء المالي الحقيقي للشركة بشكل شامل ودقيق، وأن تكون قابلة للفهم والمقارنة، ويمكن التحقق منها في الوقت المناسب، مما يجعلها مفيدة لمستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة". وبينما تجنبت الهيئات المهنية تقديم تعريف لجودة الأرباح، إلا انها قامت بتحديد الخصائص النوعية للمعلومات والتي تشتمل على الأرباح، ويمكن ان تحقق جودتها.

وتباينت ايضاً اراء منظمات الاعمال والهيئات والجهات المهتمة بتداول الأوراق المالية حول تعريف جودة الأرباح، وتتضمن هذه الآراء استمرارية الأرباح في إطار تعريف stander and poor (Santicchia and Murphy,P.G,2005)، وإمكانية الاعتماد عليها، والعلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية، وأيضا ان تتضمن الأرباح التشغيلية، وتكرار الأرباح (Deloitte and Touch, 2002 ؛ الفولي، ٢٠٢٠،ص ١٣) وبالتالي يتفق الباحث مع وجه نظر دراسة (الفولي،٢٠٢٠، ص ١٣) بأنه يمكن التمييز بين ستة اتجاهات ترتبط بتعريف جودة الأرباح.

وفي ضوء أهداف البحث وتحليل للدراسات السابقة لتعريف جودة الأرباح السابقة التي تم تناولها، فإن الجودة بصورة عامه هي خاصية نسبية و تنطوي على توليفة من العديد من الخصائص و يمكن للباحث ان يعرفها

بأنها مفهوم متعدد الاتجاهات والأبعاد يتسم بخصائص وممارسات مرتبطة بالأرباح وباستمراريتها وتكررها الخالي من أي ممارسات من قبل الإدارة وهو ما يؤدي إلي إظهار الصورة الحقيقية للشركة وتعكس واقعها المالي والإداري بدقة وموضوعية" والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات التي تساهم في تعزيز قيم استثماراتهم مما يؤدى الى إظهار الصورة الحقيقة للشركة وتعكس واقعها المالي والإداري بدقة وموضوعية .

وتكون الأرباح ذات جودة مرتفعة في الحالات التالية (أبو عرقوب، ٢٠١٦، ص١٠):

١. إذا تم الاخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة علي رقم الربح والتي قد تؤدي إلى تخفيض مستوي الجودة في الأرباح.
٢. في حالة استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات.
٣. إذا تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما
٤. من وجه نظر الدائنين فإن الأرباح تكون ذات جودة مرتفعة كلما تمتعت بقدر أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية.
٥. إذا عكست الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجة عن سيطرتهم

٢/٣ أليات ووسائل ضبط جودة الأرباح المحاسبية:

هناك العديد من الأليات التي تمكن من ضبط ورقابة جودة الأرباح المحاسبية، لعل أهمها:

١. الحد من مرونة السياسات المحاسبية: يؤدي استخدام سياسات محاسبية مختلفة لا تتميز بخاصية الثبات إلي اختلاف النتائج لنفس الحدث مما قد يقلل من موثوقية أرقام الربح التي يتم الإفصاح عنها وتأكيدا علي ذلك فإن العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والحد من مرونة السياسات المحاسبية (الساعدى،٢٠١٢، ص٦٧-٦٨).

٢. الفحص الجيد والفعال للتدفقات النقدية تفادياً لحدوث ارتباك وتدهور في السياسات المالية للمنشاة حيث يجب إجراء عمليات فحص جيد وفعال للتدفقات النقدية لتحقيق صافي ربح يعبر عن الأداء التشغيلي الحقيقي للمنشاة.

٣. التحكم في معدلات النمو والعائد: تستخدم معدلات النمو في قياس جودة الأرباح المحاسبية، كما يجب ان ينعكس رقم الربح على معدلات العائد على حقوق الملكية وعلي المبيعات وعلي الأصول، مما يؤكد العلاقة بين معدلات العائد وجودة الأرباح.

٤. التصرف الأمثل وكفاءة الإدارة: ويتمثل هذا البند في قدرة الإدارة على إدارة الأصول وسرعة تعريف المخزون والاهتمام بالعوامل المؤثرة في الربح التشغيلي للمنشاة.

٥. التقييم السوقي والتقديرات المحاسبية: تتضمن الأسواق عدد كبير من المحللين الماليين والمحترفين والمستشارين الماليين وكذلك تزيد جودة الأرباح المحاسبية مما ينعكس على الأسهم السوقية وزيادة حجم وكمية التداول المرتبط بها

ولتحقيق جودة الأرباح يتطلب الأمر الحد من مرونة السياسات المحاسبية والبدائل المرتبطة بها.

٣/٣ حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات من أبرز الموضوعات التي لاقت الاهتمام على جميع المستويات سواء الأكاديمية او الحكومية والتنظيمية والمهنية في السنوات الأخيرة، وذلك لدورها في ضبط أداء المنشأة في إطار مصالح حملة الأسهم بشكل خاص، وأصحاب المصلحة بشكل عام (عبد الرحمن،٢٠١٤، ص١٨٨).

ويمكن تعريف حوكمة الشركات بناء علي منظورين مختلفين هما المنظور الأكاديمي والمنظور المهني بناء علي الشكلين التاليين:

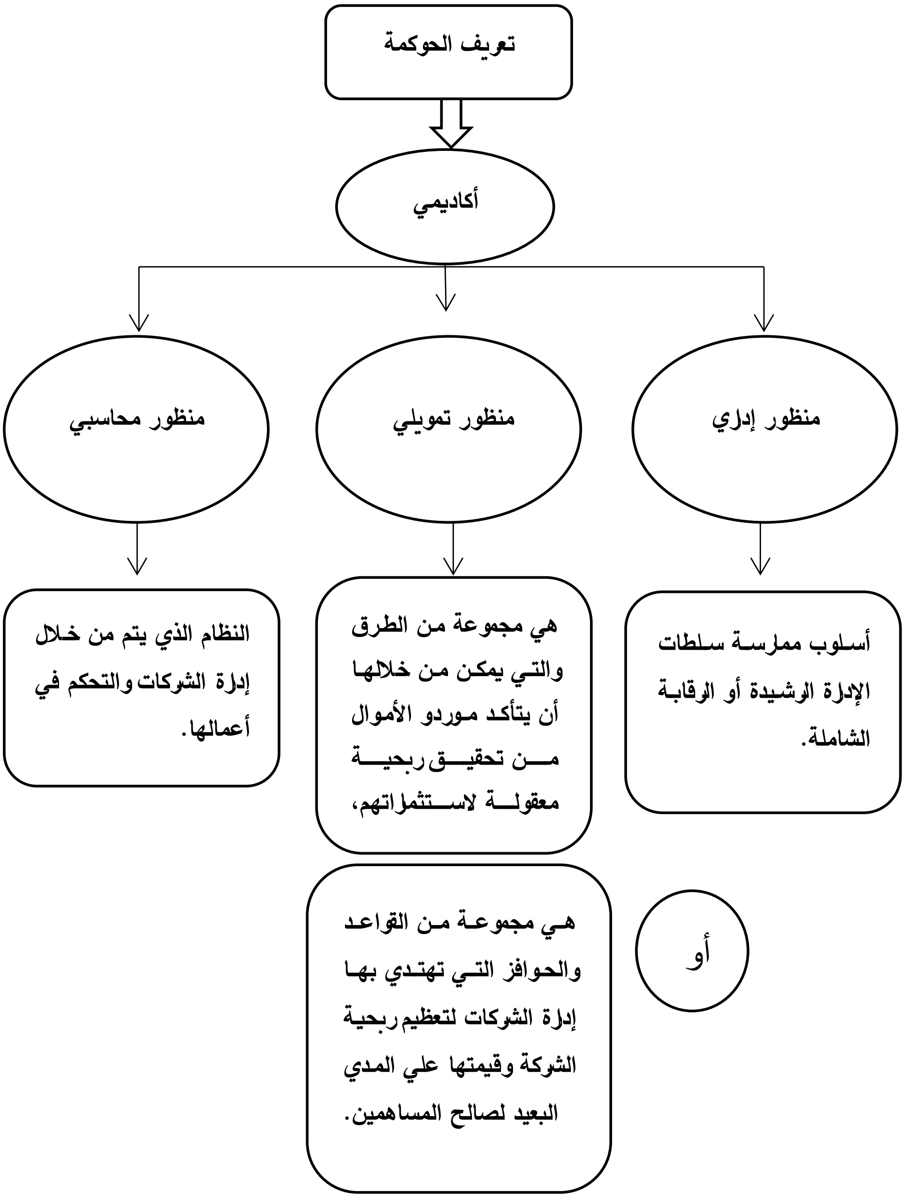

شكل رقم (٣/٣) التعريفات والرؤى المختلفة للحوكمة على المستوى الأكاديمي

المصدر: (راضي، ٢٠١٧)

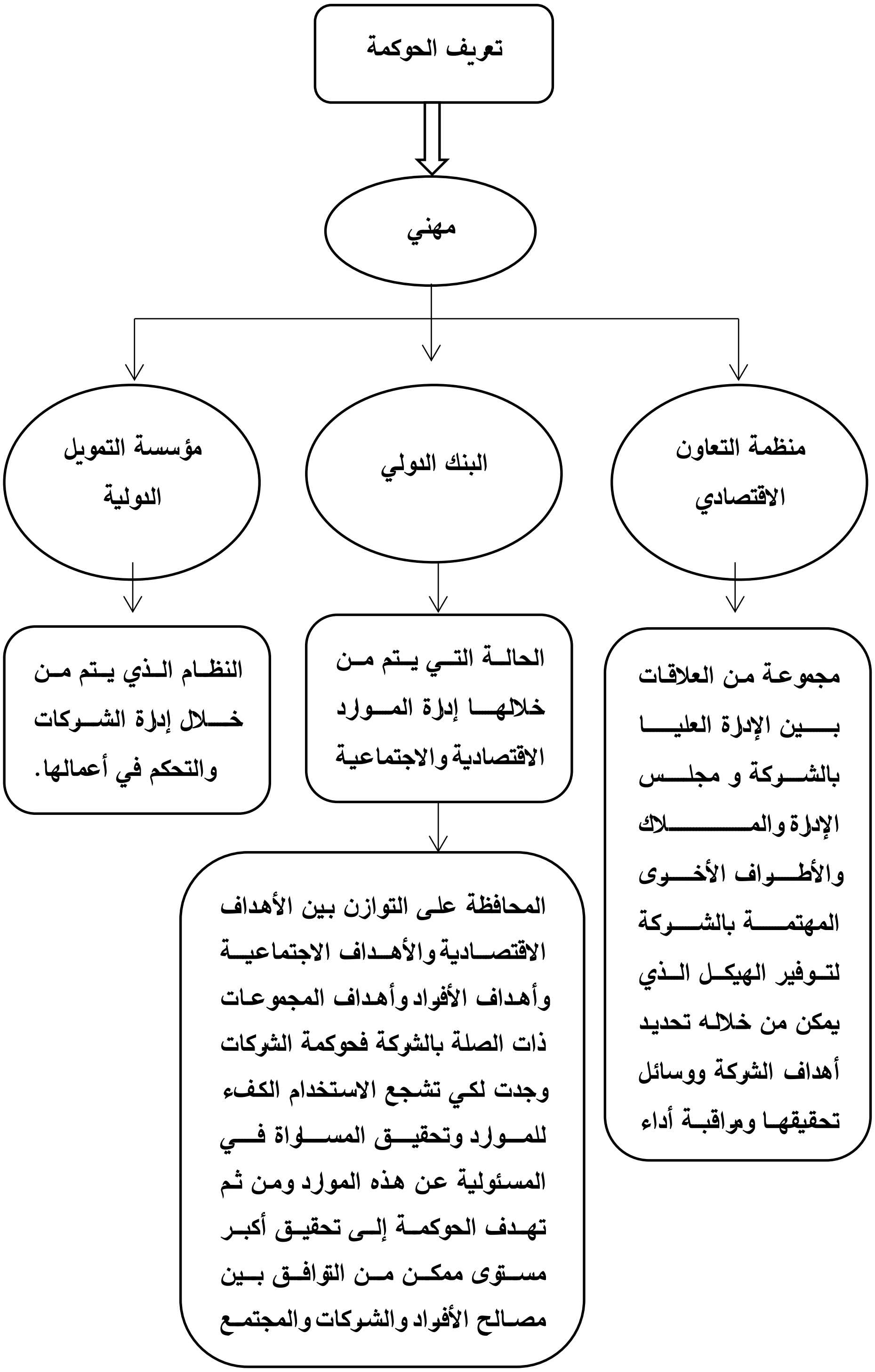

شكل رقم (٣/٤) التعريفات والرؤى المختلفة للحوكمة على المستوى المهني (راضى ٢٠١٧)

فحاول العديد من الباحثين والهيئات تعريف حوكمة الشركات، فعرفها (حماد،٢٠٠٥) على انها النظام التي من خلاله يتم توجيه المؤسسة ومراقبتها علي اعلي مستوي من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، في حين عرفها (بن يوسف ب،٢٠٢٠، ص١٩٨) على انها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصالح في الشركات من مديرين، ومساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى وتضمن لكل ذي حق حقة، وبالتالي فإن الحوكمة تعمل على ضمان التوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف ويوضح الشكل التالي الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة:

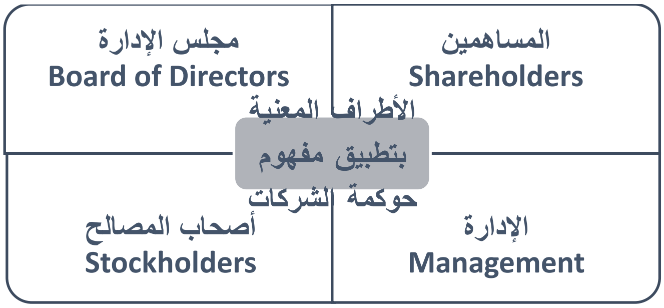

شكل (٣ /٥) الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة (سليمان، ٢٠٠٦)

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) حوكمة الشركات على انها النظام التي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما انها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما انها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة.

واستخلصت دراسة (صالح،٢٠١٠، ص٣٩٥) أن الحوكمة هي نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة أداء المديرين في الشركة بالشكل التي يحقق أهدافها ويحد من تضارب المصالح فيما بين حملة الأسهم والإدارة، وعليه فهي تبحث في الأليات الكفيلة لضمان تحفيز الإدارة نحو الأداء المتميز والإنتاجية العالية، والحيلولة دون الإضرار بمصالح حملة الأسهم، والبحث عن أفضل الممارسات لتحسين الإفصاح والشفافية وحماية حقوق المساهمين. و يتفق الباحث مع دراسة(حماد،٢٠٠٥) ودراسة (عبد الرحمن،٢٠١٤، ص١٩٠) على أن مفهوم حوكمة الشركات يرتكز على ثلاث محاور أو ركائز وهما:

- السلوك الأخلاقي.

- الرقابة والمساءلة.
- إدارة المخاطر.

ويمكن استعراض تلك الركائز من خلال الشكل التالي:

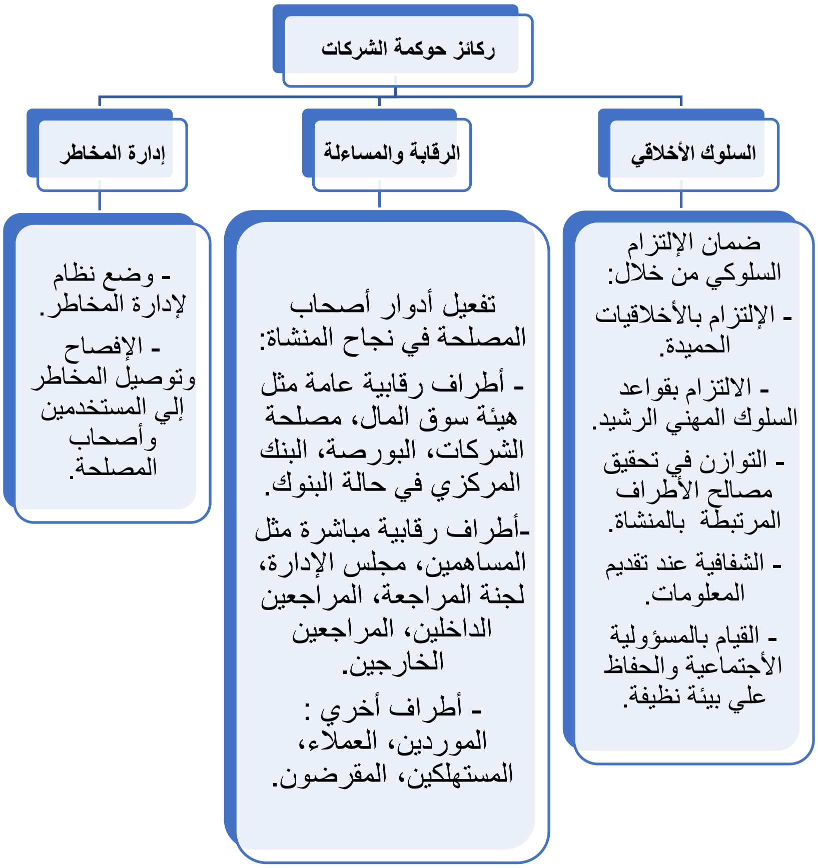

شكل رقم (٣/٦): ركائز حوكمة الشركات. (حماد، ٢٠٠٥، ص ٤٧)

٣/٣/١ أليات حوكمة الشركات:

تعمل أليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال المنشأة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداره المنشاة، وتكون الأرباح المحاسبية أكثر موثوقية عندما يتم السيطرة على الدور الانتهازي للإدارة من خلال استخدام نظم وأليات إشرافيه ورقابية جيدة، وللحوكمة أليات عديدة يمكن من خلالها تحسين عملية الإشراف والرقابة وخاصة من خلال الأدوار التي يقوم بها كل من مجلس إدارة المنشاة ولجنة المراجعة الداخلية فيها (زين الدين، أبو الوفا،

حسين،٢٠٢١، ص٢١٤)، وستتناول الدراسة أليات حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة الأرباح المحاسبية.

أولاً: مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة أكثر الأليات الداخلية للحوكمة أهمية لأنه يمثل قمة إطار الحاكمة. فالوظيفة الرئيسية لمجلس الإدارة هي تخفيض التكاليف التي تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة، ولكي يستطيع مجلس الإدارة أن يؤدي مهامه على الوجه الأكمل فإنه يلزم توافر بعض الخصائص الأساسية المتعلقة بكفاءة المجلس، حيث لن هذه الخصائص من شانها إما تحسين فعالية الإشراف او خلق مشكلات في الرقابة

فربطت الدراسات السابقة بين جودة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة في كفاءه مجلس الإدارة من أهمها (حجم مجلس الإدارة، استقلاليه مجلس الإدارة، خبرة مجلس الإدارة، نشاط مجلس الإدارة)

أ-حجم مجلس الإدارة:

يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملاً هاما في فعاليات مجلس الإدارة (صالح،٢٠١٠، ص٤٠٧)، بينما لم يشير دليل حوكمة الشركات إلى عدد محدد لأعضاء مجلس الإدارة، ولكنة ينص على ان تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذين بينهم عضوين مستقلين على الأقل، ويجب ان تكون لديهم الخبرات والمهارات الفنية والتحليلية بما يجلب نفعاً للمجلس وللشركة (وزارة الإستثمار،٢٠٠٧، ص١٤).

ويمكن التميز بين اتجاهين فيما يتعلق بتأثير حجم مجلس الإدارة علي جودة الأرباح المحاسبية هما (عثمان،٢٠١١، ص٨٦)، الاتجاه الأول: يفترض ان كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما زادت كفاءة المجلس، وبالتالي يسهم في زيادة جودة الربح المحاسبي وبالتالي زادت جودة المعلومات المحاسبية. كما انه يقدم منفعة للمنشاة من خلال ما يتوافر لدية من أعضاء ذوي خلفيات فنية ومهارات مختلفة، وهذا بدوره يجعل المجلس أكثر قدرة علي تحقيق مصالح المساهمين (laux and laux.2009,p.p869)

حيث أوضحت أن المجالس الكبيرة تقدم منفعة وقيمة كبيرة للشركات من خلال تنوع خبرات أعضائها وقدرتهم علي التعامل مع البيئة بشكل أفضل، بينما يفترض الاتجاه الثاني أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة قد تعوق الأعضاء على تحقيق حرية الرأي وتبادل الأفكار بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، وأكدت كلاً من دراسة (Fathi,2013,P.p95)

على أن مجالس الإدارات الكبيرة قد تسبب صعوبات ومشاكل في الاتصال والتنسيق بين أعضاء المجلس، ويخفض من قدرة أعضاء المجلس علي متابعة سير العملية الإدارية، وبالتالي انخفاض فعالية المجلس، وكذلك من المرجح أن يكونوا أقل تحفيزاً في المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، علاوة علي ذلك قد يؤدي إلي احتمال التلاعب في الأرباح، وعدم اتصاف المعلومات بالجودة، وإمكانية ان يتم التلاعب بأعضاء المجلس من قبل الإدارة التنفيذية وهذا ما قد يؤدي إلي تحكم أو إحكام الإدارة (Management Entrenchment) والتي تعني حصول الإدارة التنفيذية علي مزيد من السلطة ومن ثم يكون لها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات الاستثمارية لتعزيز مصالحهم الخاصة وعدم توفير المعلومات الإضافية التي يطالب بها المستثمرين ومن ناحية أخرى فقد أكدت عليه دراسة (صالح,٢٠١٠) في عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وجودة الارباح المحاسبية.

ب- استقلالية مجلس الإدارة:

يتطلب الأمر لتعزيز استقلال مجلس الإدارة حيث أن يتضمن مجلس الإدارة أغلبية من الأعضاء غير التنفيذين في الشركة (وزارة الإستثمار،٢٠٠٧، ص١٤)، الذين لا يقومون بأي أعمال تنفيذية داخل المنشأة، كما يفضل الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي لتتحقق استقلاليه مجلس الإدارة وهذا ما استندت عليه دراسة(حماد,٢٠٠٥) في أنها ركزت على ثلاث خصائص رئيسية يمكن الاعتماد عليها للتحقق من استقلاليه مجلس الإدارة وهما:

أ- أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذين.

ب- أن يتم فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

ت- وجود لجنة تعيين أو ترشيح للوظائف مستقلة تتبع للإدارة التنفيذية.

وخلصت دراسة (Siagian and Tresnaningsih,2011) إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة علي جودة الأرباح المحاسبية. وهذا مع أكدت عليه دراسة (الإبياري،٢٠١١) حيث اكدت على ان استقلالية مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي علي جودة الارباح. بينما أوضحت دراسة (Beasley,1996) إلى أن الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح هي الشركات التي لديها عدد أكبر من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وبالتي يعود بالجودة على التقارير المالية ومن ثم جودة الارباح المحاسبية.

أما على الجانب الأخر يري البعض أن زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذين في مجلس الإدارة لا يعتبر عامل حاسم ومؤثر في استقلال المجلس وتحسين جودة الأرباح في كل الأحوال، نظراً لاحتمال وجود تواطؤ بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية داخل الشركة وهذا ما اكدت عليه دراسة (Egbunike and Odum,2018) كما توصلت دراسة(صالح، ٢٠١٠) إلى أنه لا توجد علاقة بين استقلال مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح ببعض المنشآت المصرية.

في حين صدر قرار هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٠ بعدم الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي للشركة.

ج- خبرة مجلس الادارة

وفقًا للدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)، يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بخبرات ومؤهلات مناسبة لطبيعة نشاط الشركة، بما في ذلك الكفاءة الفنية، والخبرة في الإدارة، وفهم جيد للبيئة القانونية والتنظيمية. يُفضل أن يضم المجلس أعضاء من خلفيات متنوعة مثل المالية، والقانون، والاقتصاد، وإدارة المخاطر، لتعزيز جودة القرارات وتحقيق توازن في وجهات النظر.

د- نشاط مجلس الإدارة:

وضح الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن وزارة الاستثمار عام ٢٠١٦، أن ينعقد مجلس الإدارة على الأقل مره كل ثلاث أشهر، حيث يجب ضمان وصول معلومات كافية وفي الوقت المناسب لكل الأعضاء قبل الاجتماع. ويتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة عن هذا العدد وعن أسماء الأعضاء الذين تغيبوا عن حضور الاجتماعات.

ولم يستدل الباحث في حدود اطلاعه على دراسات تناولت تأثير نشاط مجلس الإدارة علي جودة الأرباح.

٢/٣/٣ الممارسات المحاسبية:

تتضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بعض المرونة في تعدد بدائل القياس والتقييم المحاسبي، وإعداد التقارير المالية، وتعطي للمديرين بعض الحرية في الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية أو وضع التقديرات عندما يحتاج الأمر لذلك، وتستخدم الممارسات المحاسبية الخاطئة هذه المرونة في إدارة الأرباح لتغيير النتائج المالية للمنشأة(Ortega and Grant,2003؛حماد،٢٠٠٥، ص٢٠٠).

وبالتالي فإن الباحث يقسم الممارسات المحاسبية ذات التأثير علي جودة الأرباح المحاسبية من واقع الدراسات التي تناولت ذلك التأثير، ويمكن بلورتها إلى عاملين هما :

(أ) الإفصاح المحاسبي.

على الرغم من أن المعلومات تلعب دوراً جوهرياُ في اتخاذ القرارات بواسطة المستخدمين، إلا أن الشركات ظلت لسنوات طويلة تتمسك بالإفصاح عن المعلومات المالية فقط، مع تجاهل الإفصاح عن المعلومات غير المالية، إلا أن المتتبع للكتابات المحاسبية في الآونة الأخيرة سيجد تزايد مساحة الاهتمام بدور المعلومات غير المالية في اتخاذ القرارات، ومن أهمها بالطبع معلومات المسؤولية الاجتماعية وتقارير الاستدامة وأيضاً الإفصاح عن التقارير المتكاملة. ويدافع مؤيدي هذا الاتجاه بأن المعلومات ستؤثر بشكل كبير علي تقييم كفاءه استخدام رأس المال وتقلل من حالة عدم التأكد بشأن قيمة استثماراتهم، وتحقق مزايا تنافسية جوهرية لتلك الشركات علي الأقل علي المدى الطويل (الطحان،٢٠١٨، ص٢٢١).

وقد حظي الإفصاح المحاسبي عن ممارسات الشركة الاجتماعية وممارسات التنمية المستدامة بأهمية كبيرة لدرجة تخصيص مؤشراً هاماً للإفصاح، وبالتالي علي الشركات التي ترغب في تحسين جودة أرباحها أن يكون لها قبول مجتمعي من خلال الإفصاح عن تلك الأمور التي لها أثار إيجابيه في تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وهو ما يؤدي بدورة إلي جذب المزيد من الاستثمارات وانخفاض تكلفة رأس المال وزيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة (عقل،٢٠١٠)

ومما لا شك فيه ولا اختلاف علية ان تقارير الأعمال المتكاملة تحمل في طياتها انعكاسات علي جودة الأرباح المحاسبية بمقاييس مختلفة، الأمر الذي يساعد على دعم وتعزيز مصداقية جودة المعلومات المحاسبية عن الأرباح المحاسبية، وهذا ما جعل دراسة أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة علي جودة الأرباح المحاسبية، خاصة بعد أن أصبح على الشركات التي ترغب في تحسين جودة أرباحها أن يكون لها قبول مجتمعي من خلال الإفصاح عن الأبعاد التي تشملها التقارير المتكاملة لما لها من أثار إيجابية علي تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح المختلفة (أميرهم،٢٠١٩، ص٥).

وكما أظهرت دراسة (Kim et al.,2012) وجود علاقة طردية ومعنوية بين قيام الشركة بممارسات المسؤولية الاجتماعية وجودة الأرباح، وفي أيران توصلت دراسة(Alipour et al.,2019) الي وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإفصاح البيئي

وجودة الأرباح، واستخدمت دراسة (خليل وأبراهيم،٢٠١٣) ٣ ابعاد وهي بعد العاملين، والبعد الاجتماعي، وبعد العملاء وقد توصلت إلي وجود علاقه طردية ومعنوية بين الإفصاح عن كل بعد وجودة الأرباح، في حين أن دراسة (مليجي،٢٠١٥) توصلت إلي أن الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة ينعكس إيجابياً علي قيمة الشركة وجودة أرباحها من خلال ما يوفره من معلومات شاملة لمتخذي القرارات والحد من ظاهره عدم تماثل المعلومات، والحد من ممارسات إدارة الأرباح، ولكن وجدت أيضاً أن مستوي الإفصاح داخل الشركات السعودية عن ممارسات التنمية المستدامة منخفضاً

وبررت ذلك بأن الإفصاح عن تلك الممارسات مازال اختيارياً. وأشارت دراسة (رضوان،٢٠١٥) إلي أن هناك تأثير سلبي وجوهري للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح المحاسبية. وهذا ما توصلت إليه دراسة (Muttakin et al.,2015) حيث توصلت إلي وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجودة الأرباح وأظهرت دراسة (الفلاحات وأخرون،٢٠١٤) أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلي تعظيم الأرباح في البنوك وشركات التأمين.

وأشار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC,2013) إلي ان التقرير المالي الحالي ضيق الأفق ويجب تطويره ليصبح تقرير أعمال يحقق التكامل بين المجالات الاجتماعية والبيئية والحكومية، والاستراتيجية للشركة، وفي هذا الشأن توصلت دراسة (Klever Maurice,2016) إلي أن الإفصاح عن الأداء غير المالي يضيف المصداقية لجودة الإفصاح عن أداء الاستدامة والتقارير المتكاملة.

(ب) التحفظ المحاسبي:

يشار إلي التحفظ المحاسبي علي انه أحد أبرز الاعتبارات الأساسية التي قامت علية النظرية المحاسبية منذ نشأتها كقيد جوهري علي اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية في ضوء حالة عدم التأكد المرتبطة بمخاطر الأعمال، ويقتضي هذا المفهوم بوجه عام ضرورة تبني وجه نظر تشاؤمية عند تحديد صافى الأصول وقياس صافى الدخل(حسين،٢٠١٢،ص١٩).

وتشير دراسة (سلطان،٢٠١٦، ص) إلي ان المفهوم التقليدي للتحفظ هو " قيام المحاسبين بإدراج أدني قيم محتملة للأصول والإيرادات وأعلي قيم محتملة للالتزامات والخسائر عند إعدادهم للقوائم المالية المتعلقة بشركاتهم – أي أن التحفظ هو قيام الإدارة

بالاعتراف بجميع الخسائر المحتملة وعدم الاعتراف بأية أرباح محتملة، الأمر الذي يؤدي إلي تخفيض متعمد للأصول أو للدخل"

وتعددت النقاشات حول تأثير التحفظ المحاسبي علي جودة الأرباح المحاسبية، فيوجد وجهتي نظر لتأثير التحفظ المحاسبي علي جودة الأرباح، فدراسة (علي،٢٠١٥، ص٧٣) رأت أن التحفظ المحاسبي يزيد من جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي يزيد من جودة الربح، مما يعطي المساهمين والأطراف ذات العلاقة صورة واقعية عن قيمة الشركة الحقيقية، ويخفض من عدم تماثل المعلومات، وهناك من يري عكس ذلك بأن التحفظ المحاسبي له تأثير عكسي علي جودة الأرباح، وأنه يعمل علي تخفيض قيمة المنشأة وبالتالي يخفض من إقبال المستثمرين علي المنشاة.

وتتباين وجهات النظر حول مدي تأثير التحفظ المحاسبي علي جودة الأرباح المحاسبي، فهناك من يري أن هناك تأثيراً سلبياً للتحفظ المحاسبي علي جودة الأرباح كدراسة(Penman and Zhang,2002) التي أوضحت أن تبني مقابلة الإيراد في الفترة الحالية مع بعض المصروفات التي تخص الفترات القادمة، هو ما يؤدي إلي تخفيض الربح في الفترات الحالية وفي ذات الوقت تكوين احتياطات سرية يمكن لإدارة الشركة استخدامها في زيادة أرباح الفترات التالية، الامر الذي يؤدي إلي انخفاض الربح المحاسبي نتيجة انخفاض القدرة التنبؤية للأرباح، أي انخفاض الأرباح الحالية علي التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، وهذا ما رأته دراسة (عوض،٢٠١٠) حيث بينت التعارض بين التحفظ المحاسبي والقياس الدوري، وكذلك التعارض بين التحفظ مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وعدم اتفاقه مع خاصية التعبير الصادق، وتعارضه مع خاصية الثبات، وبالتالي فيعتبر للتحفظ المحاسبي أداه لإدارة الأرباح في الأجل القصير من خلال اختيارات الإدارة لدرجة ومستوي التحفظ وتوقيت تنفيذه وتحديد العناصر التي يتم التحفظ علي قيمتها(زغلول،٢٠١١، ص٤٨).

بينما تري دراسة(رياض،٢٠١١) أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلي دقة وموضوعية التقارير المالية وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية ويعمل علي تحقيق جودة الأرباح، وتري أيضاً ان التحفظ المحاسبي يخفض من الاستحقاقات الكلية مما يحسن من جودة الأرباح المحاسبية.

وتتفق دراستي (سلامة،٢٠١٢) علي ان التحفظ المحاسبي يحد من قدرة إدارة الشركة بالقيام بالتصرفات الانتهازية التي يتحقق من خلالها مصالح شخصية لمديري الشركات

علي حساب مصالح الأطراف الأخرى، الأمر الذي يوفر الحماية للمستثمرين ويؤدي إلي زيادة قيمة الشركة وتحسين جودة الأرباح المحاسبية.

٤/٣ شفافية التقارير المالية

لقد زاد الاهتمام بمفهوم الشفافية وذلك مع تعاقب العديد من الأحداث والمتغيرات التي نالت العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي زادت أهميتها في المحال المحاسبي، ومع التحول الرقمي السريع والمتعاقب تنامت التحولات الاقتصادية والمالية بصوره متسارعة وما شملها من تطور في تكنولوجيا المعلومات، اذ جعلت العديد من المستثمرين وأصحاب المصالح خاصة في الدول النامية يواجه العديد من أشكال الفساد المالي والإداري، مما جعل العديد من الدول والمؤسسات تدق ناقوس الخطر امام تنامي هذه الظاهرة ومن هنا أدركت تلك الدول أهمية الشفافية .

ومن هنا باتت الشفافية ضرورة حتمية لما تقدمة من فرص متكافئة للحصول على المعلومات المحاسبية تخدم جميع مستخدميها. خاصة مع عولمة المعلومات وهو حق تضمنه جميع التشريعات والقوانين المحلية والدولية على حد سواء في مختلف الدول، حيث مع كل هذا التقدم الذي تشهده بيئة الأعمال في وقتنا الراهن وظهور سمات عولمة الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي، لم تعد المعلومات مقتصره فقط على القوائم المالية التي تمثل الحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي بل تعدت ذلك للوصول إلي الشفافية في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الذي بدوره ينص على التفصيل في القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات بالشكل الذي يوفر معلومات شاملة ومفصلة تخدم جميع الأطراف وبأقل التكاليف، بهدف تقليل عدم تماثل المعلومات المفصح عنها بين جميع الأطراف سواء الخارجين او الداخلين (دواق،٢٠١٩،ص١١).

ويؤدى عدم توافر الشفافية وما يترتب عليها من عدم مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية التي تعلنها منظمات الاعمال المختلفة إلى التأثير السلبي على قيمة هذه المنظمات وتقليل فرص الاستثمار المتاحة لها، وقد يصل التأثير في بعض الأحيان إلى حد الانهيار لتلك المنظمات، خاصة ان فقد الشفافية في المعلومات المحاسبية يعني عدم قدرة المستفيدين ومستخدمي تلك المعلومات على اتخاذ القرارات الصائبة فيما يتعلق بمصالحهم مع تلك المنظمات (غنيمي،٢٠١١، ص٣).

بواعث الاهتمام بالشفافية:

ترجع بواعث الاهتمام بالشفافية إلى مجموعة الأزمات التي أحدثت انهيارات في العديد من الشركات خلال العقود الثلاثة الأخير.

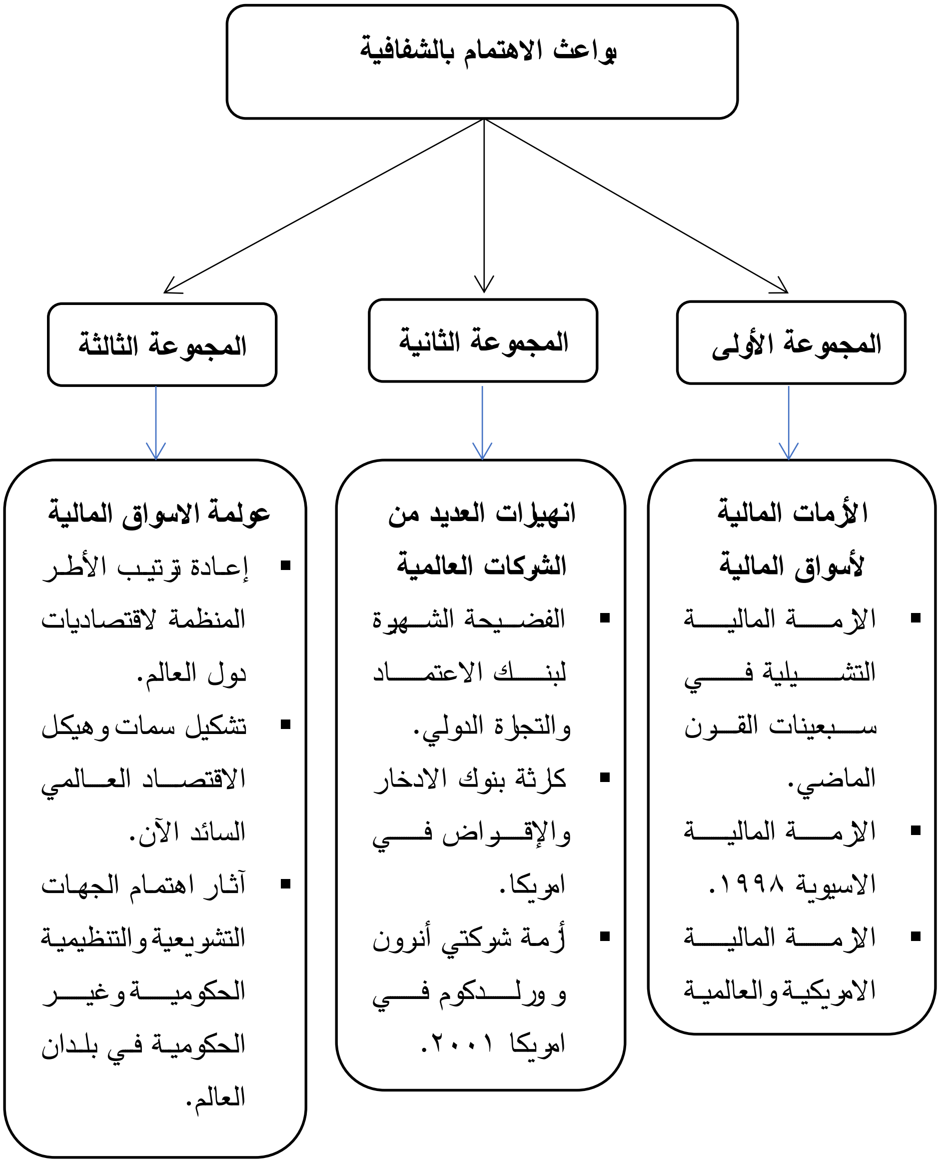

شكل رقم (١/٤) بواعث الاهتمام بشفافية التقارير المالية

المصدر: (راضي، ٢٠١٧، ص ٤٢٢)

وتختلف أهداف الشفافية باختلاف مضمون الشفافية فيمكن بلورة تلك المضامين كالتالي: (Bushman et al,2004

- شفافية المعاملات والأحداث الاقتصادية: تعني ضرورة أن تتضمن التقارير إفصاحاً كافياً عن كل الأحداث الاقتصادية الجوهرية التي تمت خلال الفترة المحاسبية والتي يمكن أن تؤثر على مستوي أداء الشركة ككل ووضعها الاقتصادي.
- شفافية المبادئ والطرق المحاسبية: تعني ضرورة أن تتضمن التقارير إفصاحاً كافياً عن المبادئ والطرق المحاسبية التي تم استخدامها في تحديد وقياس أثر المعاملات والأحداث الاقتصادية على المستوي الأدنى للشركة ووضعها الاقتصادي.
- شفافية التقديرات والأحكام الشخصية للإدارة: حيث أن المبادئ المحاسبية تتطلب من الإدارة عمل بعض التقديرات والأحكام الشخصية بخصوص أحداث معينة، وتتطلب شفافية التقديرات والأحكام الشخصية أن تتضمن الإيضاحات حول القوائم المالية إفصاحاً كافياً بخصوص تلك التقديرات الشخصية، والافتراضات التي استندت إليها الإدارة في عمل تلك التقديرات والأحكام وكذا الإجراءات التي تم إتباعها لعمل تلك التقديرات.
- شفافية التنبؤ: يعتمد التنبؤ بالأداء المستقبلي عادة على تحليل سلسلة زمنية عن مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة، والتغيرات الجوهرية، طبيعة البنود (متكررة أم عرضية).
- شفافية الحصول على المعلومات: وتعنى تكافؤ فرص كافة المستثمرين في الحصول على المعلومات دون تميز، وكذلك عرض المعلومات في التقارير بطريقة تساعد على فهمها من قبل المستخدمين.

شروط تحقيق الشفافية:

أجمع العديد من الباحثين والكتاب علي أن أي معلومة محاسبية أو إجراء محاسبي يتصف بالشفافية لابد أن يخضع لمجموعة من الشروط (منصور، ١٩٩٩، ص١٣:

- الدقة: هو أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية يجب أن تتفق مع المعايير المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها في هذا الخصوص.
- الاتساق: وهو يعنى الثبات في تطبيق تلك المعايير من فترة لأخري عند إعداد تلك التقارير، حتى يتمكن المستثمرون من إجراء عملية المقارنة.

- الملائمة: وهو يعنى أن المعايير التي يتم تطبيقها في إعداد التقارير يجب أن تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة.
- الكمال: وهو ما يعنى أن التقارير المالية يجب أن تتضمن كل المعلومات التي تحتاجها مستخدمي تلك التقارير لاتخاذ القرارات السليمة، وبما يسمح بقيامهم بالتقدير السليم لإداء الشركة ووضعه المالي الحقيقي.

ويري الباحث انه لتحقيق وتحسين شفافية التقارير المالية يتطلب تلبية مجموعة من المتطلبات والإجراءات ومن أهم تلك المتطلبات:

١. الامتثال للمعايير المحاسبية: يتوجب علي الشركات الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاماً وتطبيق تلك المعايير بشكل دقيق وموثوق.

٢. ضرورة ذكر تفصيلات العمليات المحاسبية التي تتم داخل الشركة داخل الإيضاحات التي تصدرها الشركة، وذلك حتي يتم التأكد من صحة وموثوقية التقارير المالية.

٣. ضرورة أن يتم توضيح مصادر المعلومات داخل الشركة بصورة واضحه، مع ضرورة تفصيل مصروفاتها أيضاً وذلك لكي يتمكن المستثمرين من فهم حالة وطبيعة الشركة الحالية ومستقبلها.

٤. ضرورة الكشف عن أي مخاطر مالية، يمكن أن تؤثر علي مستقبل الشركة وذلك لكي يتمكن المستثمرين من تقييم المخاطر المحتملة واتخاذ القرارات اللازمة لمستقبل الشركة.

٥. ضرورة الإفصاح عن المعلومات الإضافية التي تؤثر علي الأداء المالي للشركة، وعدم إخفاء أي معلومات من شأنها أن تؤثر علي أداء الشركة.

٦. الاستقلالية والمصداقية التي يجب أن تتمتع التقارير المالية بهم وأن تكون معتمدة من قبل مراقب حسابات مستقل ومتمتع بالتأهيل العلمي والعملي.

وبناء علية فيتضح لدي الباحث تعدد وتنوع مداخل قياس الشفافية داخل التقارير المالية، إلا أن جميع تلك المؤشرات سواء عربية أو أجنبيه اعتمدوا اعتمادا صريحاً علي مقياس مؤسسة "Standard and Poor's" الذي اعتمد في إفصاحه علي إفصاح عن ٨٣ بنداً من المعلومات اللازمة لقيام المستثمرين باتخاذ قرارات سليمة تساعده في تقييم أداء استثماراته وتحقيق أهدافة المرجوة.

- الوضوح والقابلية للفهم: وهو أن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات بأسلوب واضح بمكن فهمة من قبل مستخدمي تلك التقارير.
- الحداثة: وهو ما يعنى تضيق الفاصل الزمنى بين تاريخ الانتهاء من إعداد التقارير المالية وتاريخ نشر تلك التقارير، كما يتضمن ذلك أيضاً التأكيد علي زيادة تكرارية إعداد ونشر التقارير المالية للشركات ومثال علي ذلك التركيز علي إعداد ونشر التقارير المالية ربع السنوية بدلاً الاقتصار على التقارير السنوية فقط بحيث يتم تقديم المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.
- الاتاحة: بمعنى إمكانية الوصول إلي تلك التقارير وما تتضمنه من معلومات هامة من قبل كل المستخدمين.
- الحوكمة: يعنى ذلك توفير مجموعة من السياسات والقواعد الرقابية الكافية لدي الشركة والتي تزيد من ثقة المستخدمين في التقارير المالية المنشورة وما تتضمنه من معلومات.

أثر محددات جودة الارباح المحاسبية علي شفافية التقارير المالية

- أثر أليات حوكمة الشركات علي شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية

يلعب توافر المعلومات دوراً هاماً في صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف الشركة وتقييم مصداقية الشركة ومع من تتعامل معهم. لذلك تعتبر الشفافية من الأمور المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحكومة الشركات التي من شأنها أن تؤثر على كفاءة ومصداقة وتوازن الأسواق وتحقيق العدالة والحماية للمستثمرين وأصحاب المصالح مما يدعم مناخ الاستثمار والاقتصاد ككل (ياسين،٢٠٢٠، ص٦٢).

قد عرف الدليل المصري لحوكمة الشركات الشفافية بمفهوم أشمل بحيث أنها توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات من أجل تيسير اتخاذ القرارات (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص٢٤).

وللعمل علي رفع مستوي الشفافية بالمعلومات والبيانات التي تصدرها الشركات داخل تقاريرها المالية سواء كانت السنوية او المرحليه لابد من العمل علي تطبيق اليات حوكمة الشركات.

فالشفافية تعتبر من محددات حوكمة الشركات وبالتالي فإنها تضمن تماثل المعلومات المالية وغير المالية وعدم تسرب المعلومات قبل الإعلان عنها والنشر الإلكتروني

للمعلومات وتحليل الانحرافات عن الخطط وتقييم الأداء مع أفضل الممارسات الدولية وتطابق الممارسة مع معايير المحاسبة والمراجعة والمساءلة المحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة وتحديد حقوق الأقلية، وتحديد حقوق الأطراف ذوي المصالح (إبراهيم، ٢٠٠٥، ص٢٣٩).

وإن معظم الإصدارات الدولية لحوكمة الشركات قد أقرت مبدأ مستقل للإفصاح والشفافية باعتباره أحد العناصر الأساسية للممارسات الجيدة للحوكمة، وقد قامت منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية" Organization for Economic Co-operation and Development"

بصياغة مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات علي النحو التالي (OECO,2004,p.P22/23):

١. ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وانما يشمل أيضاً النتائج المالية والتشغيلية للشركة، وأهداف الشركة، وملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الأخرين ومدي استقلالهم، والأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح، وكذلك هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.

٢. يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة، وأن يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

٣. يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين لكي يفيد بأن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالية للشركة وأداءها في جميع المجالات الهامة.

٤. يجب أن يقدم مراجعي الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الواجبة عند القيام بعملية المراجعة.

٥. يجب توفير قنوات لنشر المعلومات التي من شأنها أن تسمح للمستخدمين في الحصول عليها بشكل كامل وكافي وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

٦. يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحللين، والوسطاء، وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر علي القرارات التي يتخذها المستثمرين والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر علي نزاهة التحليل أو توصيات المحللين.

وقد أكدت العديد من الدراسات على ان الهدف الرئيسي لحوكمة الشركات هو تحقيق الشفافية التي بدورها تؤدي إلي العدالة وحق المسائلة، وان الشفافية هي الهدف المنشود من كل مبادئ الحوكمة الأخرى، بالإضافة إلي ان يكون محتوي القوائم المالية ممثلاً لكافة البيانات، وهو ما يسهم في تحسين جودة محتوي البنود التي تتضمنها القوائم المالية، مما يؤكد علي أن الإفصاح والشفافية حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما علي الأخر ويتأثر به (زين الدين، ٢٠٠٨، ص٩٨٦ , ياسين،٢٠٢٠، ص٦٤)

يلعب توافر المعلومات دوراً هاماً في صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف الشركة وتقييم مصداقية الشركة ومع من تتعامل معهم. لذلك تعتبر الشفافية من الأمور المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات التي من شأنها أن تؤثر علي كفاءة ومصداقة وتوازن الأسواق وتحقيق العدالة والحماية للمستثمرين وأصحاب المصالح مما يدعم مناخ الاستثمار والاقتصاد ككل(ياسين،٢٠٢٠، ص٦٢).

قد عرف الدليل المصري لحوكمة الشركات الشفافية بمفهوم أشمل بحيث أنها توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات من أجل تيسير اتخاذ القرارات (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦،ص٢٤).

وللعمل علي رفع مستوي الشفافية بالمعلومات والبيانات التي تصدرها الشركات داخل تقاريرها المالية سواء كانت السنوية او المرحليه لابد من العمل علي تطبيق اليات حوكمة الشركات.

فالشفافية تعتبر من محددات حوكمة الشركات وبالتالي فإنها تضمن تماثل المعلومات المالية وغير المالية وعدم تسرب المعلومات قبل الإعلان عنها والنشر الإلكتروني للمعلومات وتحليل الانحرافات عن الخطط وتقييم الأداء مع أفضل الممارسات الدولية وتطابق الممارسة مع معايير المحاسبة والمراجعة والمساءلة المحاسبية لأعضاء مجلس

الإدارة وتحديد حقوق الأقلية، وتحديد حقوق الأطراف ذوي المصالح (إبراهيم، ٢٠٠٥، ص٢٣٩).

وإن معظم الإصدارات الدولية لحوكمة الشركات قد أقرت مبدأ مستقل للإفصاح والشفافية باعتباره أحد العناصر الأساسية للممارسات الجيدة للحوكمة، وقد قامت منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية" Organization for Economic Co-operation and Development"

بصياغة مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات علي النحو التالي :(OECO,2004,p.P22/23)

١. ألا يقتصر الإفصاح علي المعلومات الجوهرية وانما يشمل أيضاً النتائج المالية والتشغيلية للشركة، وأهداف الشركة، وملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الأخرين ومدي استقلالهم، والامور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح، وكذلك هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.

٢. يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة، وأن يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

٣. يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين لكي يفيد بأن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالية للشركة وأداءها في جميع المجالات الهامة.

٤. يجب أن يقدم مراجعي الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الواجبة عند القيام بعملية المراجعة.

٥. يجب توفير قنوات لنشر المعلومات التي من شأنها أن تسمح للمستخدمين في الحصول عليها بشكل كامل وكافي وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

٦. يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحللين، والوسطاء، وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر علي

القرارات التي يتخذها المستثمرين والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر علي نزاهة التحليل أو توصيات المحللين.

وقد أكدت العديد من الدراسات على ان الهدف الرئيسي لحوكمة الشركات هو تحقيق الشفافية التي بدورها تؤدي إلي العدالة وحق المسائلة، وان الشفافية هي الهدف المنشود من كل مبادئ الحوكمة الأخرى، بالإضافة إلي ان يكون محتوي القوائم المالية ممثلاً لكافة البيانات، وهو ما يسهم في تحسين جودة محتوي البنود التي تتضمنها القوائم المالية، مما يؤكد علي أن الإفصاح والشفافية حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما علي الأخر ويتأثر به (زين الدين، ٢٠٠٨، ؛ياسين،٢٠٢٠، ص٦٤)

ومن خلال ما سبق أن أليات حوكمة الشركات (خصائص مجلس الإدارة– المراجعة الداخلية– لجنة المراجعة) لها تأثير إيجابي علي شفافية التقارير المالية، نتيجة للسياسات والإجراءات التي ألزمتها تلك الأليات للشركات في رفع مستويات الجودة بالنسبة للمعلومات المصدرة عنهم، وحدت تلك الآليات من أي سلوكيات غير أخلاقية تتم داخل الشركات نتيجة للسيطرة المحكمة لتلك الأليات عن طريق المعايير والقواعد الصارمة التي ألزمتها للشركات بل والشهادات والخبرات المهنية الواجب ان يتمتع بها كلاً من أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين الداخلين و أعضاء لجنة المراجعة ومراقبي الحسابات، وبالتالي جعلت تلك الآليات الشركات في دائرة الالتزام بالبيانات والمعلومات لجميع الأطراف دون طرف عن طرف، وهذا ما تقوم علية الشفافية في الأساس، ومن هنا فإن التنسيق بين تلك الأليات يساعد في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من شفافية التقارير المالية . وهذا ما دعي الباحث لإفتراض الفرض البحثي التالي:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات حوكمة الشركات علي شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال

- اثر الممارسات المحاسبية علي شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.
- أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات علي شفافية التقارير المالية:

تشير الدراسات إلي ان الإفصاح عن أداء المسؤولية الاجتماعية CSR للشركات يلعب دوراً إيجابياً للمستثمرين من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات، ويساعد الإفصاح عن أداء الشركات الاجتماعي معالجة مشكلة الاختيار العكسي Adverse Selection Problem التي تواجه المستثمرين الأقل اطلاعا Less – informed Investors،

وبالتالي تخفيض فجوة المعلومات بالنسبة للمستثمرين والأطراف الأخرى، وتساعد هذه الإفصاحات في تحسين جودة الأرباح وجودة المعلومات وتعزيز شفافية التقارير المالية، وذلك نظراً لما يقوم به مديري تلك الشركات من توفير تقارير مالية عالية الجودة، وخالية من أي ممارسات لإدارة الأرباح، حيث يعكس الاداء المرتفع للمسؤولية الاجتماعية للشركات إلي توافر قدر أكبر من المخاوف الأخلاقية للإدارة، ويقود في النهاية إلي تقارير مالية تتسم بالشفافية والموثوقية. (Cho et al.,2013).

ويستنتج الباحث أن الإفصاح عن مزيد من المعلومات سواء معلومات مالية وغير المالية يؤدي إلي خلق مزيد من الثقة لدي المستثمرين والمساهمين في إدارة الشركة، بل وجعلهم يتخذون قرارتهم الاستثمارية بشكل أفضل وذلك لكونهم علي دراية أكثر بالمعلومات حول الشركة سواء كانت مالية أو غير مالية. وبالتالي فإن إصدار تقارير مستقلة أو منفصلة للمسؤولية الاجتماعية للشركات Stand – alon CSR Report سيعمل علي تعزيز شفافية الأسواق المالية ويحد من عدم تماثل المعلومات ويقود تكلفة رأس مال الشركات للانخفاض.

في حين أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها عدة منافع لجميع الأطراف أصحاب المصلحة ومنها (الطحان، ٢٠١٨، ص٢٦٥):

- إضفاء الشرعية علي أنشطة الشركة في المجتمع.
- تحسين سمعة وصورة الشركة.
- يدعم خلق أو تكوين الأصول غير الملموسة.
- يُحسن من دقة تنبؤات المحللين الماليين.
- التأثير الإيجابي علي قيمة الشركة وخفض تكلفة حقوق الملكية.
- التأثير الإيجابي علي الأسعار السوقية للأسهم.
- تحسين جودة الأرباح.
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها المشاركون في السوق.
- تقليل تكلفة رأس المال وتكلفة الدين للشركة.
- تحسين التصنيفات الائتمانية للشركات.
- تعزيز ثقة المستثمرين في كفاءة الأسواق المالية.

- تعزيز شفافية الأسواق المالية.
- تعظيم المنافع السياسية التي قد تجنيها الشركات.
- تخفيض مخاطر وتكاليف التقاضي التي يمكن أن تواجهها الشركات.

في حين توصلت دراسة (Nair et al.,2019) التي أجريت بالهند إلي ان مزيد من الإفصاحات حول المسؤولية الاجتماعية يزيد من درجة الشفافية بالتقارير المالية للشركات. وتوصلت دراسة (Tseng ,2022) إلي ان الإفصاح الإلزامي عن التقرير عن مساهمات الشركة الاجتماعية في تايون يساعد في زيادة شفافية المعلومات داخل الأسواق المالية لديها.

وبالتالي فأن تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على شفافية التقارير المالية يمكن أن يكون عميقًا ومتعدد الأوجه. ويعرض الباحث بعض الطرق التي قد يؤثر بها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على شفافية التقارير المالية:

- زيادة الثقة والمصداقية: عندما تقوم الشركات بالإفصاح عن ممارساتها عن المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك يعزز الثقة لدى المستثمرين والمساهمين والجمهور بشكل عام. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين شفافية التقارير المالية، حيث يتوقع المستثمرون أن تكون الشركات الأكثر مصداقية في تقاريرها المالية أيضًا.
- تحسين الإدارة المالية: من خلال التركيز على المسؤولية الاجتماعية، قد تصبح الشركات أكثر وعيًا بالمخاطر غير المالية التي قد تؤثر على أدائها المالي. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر والتقارير المالية، حيث يتم تضمين تقديرات محتملة للمخاطر غير المالية في التقارير.
- تعزيز الشفافية: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية قد يتطلب من الشركات توفير معلومات أكثر شفافية حول أنشطتها وممارساتها. على سبيل المثال، قد تكون هناك تقارير سنوية أو تقارير مستقلة حول أداء الشركة من الناحية الاجتماعية والبيئية والحكومية، وهذا يعزز شفافية التقارير المالية بشكل عام.
- تحسين العلاقات مع الأطراف المعنية: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يعزز العلاقات مع العملاء والموردين والمجتمع المحلي والحكومة، مما يؤدي

إلى تعزيز شفافية التقارير المالية. العلاقات الإيجابية مع هذه الأطراف يمكن أن تعطي الشركة مزيدًا من الثقة والدعم من قبل الأطراف المعنية.

- تحسين أداء السوق المالية: الشركات التي تفصح بشكل مستقيم ومنتظم عن مبادئ المسؤولية الاجتماعية قد تلقى عادة استجابة إيجابية من قبل المستثمرين، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للشركة وبالتالي تحسين أدائها المالي.

٥/٦/٢ أثر التحفظ المحاسبي للشركات علي شفافية التقارير المالية:

في الوقت الذي تؤثر فيه مشاكل الوكالة علي درجة تبني إدارات الشركات لسياسة التحفظ المحاسبي، حيث تلجأ إدارات الشركات إلي تبني سياسات محاسبية غير متحفظة أو أقل تحفظاً عند إعداد التقارير المالية، ويرجع تبني إدارات هذه الشركات لهذه السياسات إلي انفصال الملكية عن الإدارة. حيث تسعي إدارات تلك الشركات إلي تعظيم دالة الهدف الخاصة بها ولو علي حساب دوال الهدف لجميع الأطراف أصحاب المصلحة. ومن هنا يأتي دور قواعد حوكمة الشركات كأحد أهم الأدوات الرقابية التي قد تحد من السلوك الانتهازي للإدارة، ومن ثم تفعيل قواعد حوكمة الشركات سوف يشجع إدارات تلك الشركات علي التمسك بقدر أكبر من التحفظ عن إعداد تقاريرها المالية (الطحان، ٢٠١٨، ص ٤٠).

وقد بينت الدراسات إلي ان التحفظ المحاسبي يحد من السلوك الانتهازي للمديرين وخصوصاً فيما يتعلق بالمركز المالي ونتيجة الأداء مما يسهم في توفير معلومات محاسبية ذات جودة مرتفعة علي الأقل من وجهة نظر المستثمرين، الأمر الذي من شأنه يؤدي إلي زيادة مستوي شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (سعد الدين، ٢٠١٤، ص ٣١٢).

و بالتالي يساعد التحفظ في تحسين جودة المعلومات وشفافيتها. وجودة الأرباح، وبالتالي إذ أن تبني السياسات المحاسبية المتحفظة قد تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية (الرشيري، ٢٠١١). وهذا ما توصلت إلية دراسة (علي و شاكر، ٢٠١٧) حيث توصلت غلي وجود علاقة ارتباط قوية بين التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

فيما قامت أحد الدراسات باختبار مدي اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي قبل وبعد صدور قانون (Sarbanes/Oxley)، فتوصلت إلي ارتفاع مستوي التحفظ المحاسبي بعد

مجلة بحوث الاعمال ـــ

التقليل من حالات عدم التأكد (اليقين).	وذلك من خلال الاعتراف بالأخبار غير السارة في التوقيت المناسب، أي الاعتراف المبكر بالمصروفات والخسائر، وبالتالي يقلل التحفظ المحاسبي من حالات عدم اليقين لدي الشركة مما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات بصورة صحيحة.
الحد من إدارة الأرباح، وزيادة جودة الارباح المحاسبية	التحفظ المحاسبي يعزز من جودة الأرباح المحاسبية وموثوقية المعلومات المحاسبية، وذلك لدورة في الحد من المرونة المتاحة لإدارات الشركات في اختيار السياسات المحاسبية. حيث أن تمسك إدارات الشركات بقدر أكبر من التحفظ المحاسبي يقلل من فرصها في القيام بممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي ينعكس إيجابياً علي جودة رقم الربح المعلن عنه (الطحان، ٢٠١٨، ص ٧٢). وبالتالي يقلل من أهداف الإدارة قصيرة الأجل التي من شأنها أن تؤثر علي جودة التقارير المالية وتقليل شفافية التقارير المالية الصادرة عن تلك إدارة تلك الشركات.
الالتزام بالمعايير المحاسبية	توصلت دراسة (Zhang,2011) إلي إن التحفظ المحاسبي يساعد الشركات على تطبيق المعايير المحاسبية واللوائح التنظيمية، مما يعزز من الشفافية ويقلل من المخاطر القانونية، من خلال تقليل التلاعب بالأرباح وتقديم معلومات أكثر موثوقية للمستثمرين.

المصدر: إعداد الباحث

وهذا ما دعي الباحث لافتراض الفرض البحثي التالي :

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للممارسات المحاسبية علي شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء من إجراء الدراسة التطبيقية وذلك بهدف التعرف على أثر محددات جودة الأرباح المحاسبية على شفافية التقارير المالية، وتطبيق الاختبارات الإحصائية اللازمة لاختبار فروض الدراسة بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، وتتمثل محددات جودة الأرباح في (أليات حوكمة الشركات – الممارسات المحاسبية)، وتختبر الدراسة التطبيقية علاقة هذه المحددات، وأثرها على

شفافية التقارير المالية. وتم تنظيم هذا الفصل ليتناول عرض الهدف من الدراسة التطبيقية وأهميتها، والمنهجية المتبعة وكيف تم قياس متغيرات الدراسة ، ووصف مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر الحصول على البيانات والنماذج والأساليب الإحصائية التي سيتم الاعتماد عليها لاختبار الفروض وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

ويحاول الباحث في هذا الفصل الدراسة التطبيقية من خلال النقاط التالية:

٦/٢ الهدف من الدراسة.

٦/٣ قياس متغيرات الدراسة.

٦/٤ وصف مجتمع وعينة الدراسة.

٦/٥ فروض الدراسة.

٦/٦ أساليب التحليل الإحصائي.

٦/٧ الإحصاء الوصفي.

٦/٨ نتائج اختبارات الفروض.

٦/٩ خلاصة الفصل

٦/٢ الهدف من الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية الحالية لقياس أثر مجموعة من محددات جودة الأرباح المحاسبية على شفافية التقارير المالية، حيث تهدف الدراسة لقياس أثر كل محدد بصورة منفصلة على شفافية التقارير المالية، وأيضاً قياس أثر محددات جودة الأرباح المحاسبية مجمعة على تحسين شفافية المعلومات المحاسبية.

وتتمثل أهمية الدراسة التطبيقية فيما تقدمه من نتائج بعد إجراء دراسة على البيئة المصرية؛ لتقييم أثر كل محدد من محددات جودة الأرباح المحاسبية علي تحسين شفافية التقارير المالية لدى الشركات المقيدة في البورصة المصرية. حيثُ تنال جودة الأرباح المحاسبية بصفة عامة اهتمام العديد من الفئات لأنه عادة ما تعتمد القرارات الاستثمارية على الأرباح، وتختلف القرارات التي يتخذها المساهمون عن باقي الأطراف، حيثُ ينظر المساهمون إلي الأرباح كمقياس لأداء المديرين ، كما آن المقترضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون المحتملون فإنهم يعتمدون على الأرباح لاتخاذ قراراتهم المستقبلية. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تقديم معلومات عن الأثر على

التقارير المالية في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية وإظهار المنافع التي تعود على مستخدميها.

٣/٦ قياس متغيرات الدراسة

- **قياس متغير الدراسة التابع**

شفافية التقارير المالية: وتقاس شفافية التقارير المالية بالعديد من المؤشرات التي تم تطويرها عن طريق الهيئات المهنية والباحثين الأكاديميين، وتتبني الدراسة الحالية مؤشر الشفافية والإفصاح Index D&T المُقدم بواسطة مؤسسة :Standard & Poor's فقد تم إصدار المؤشر بعام ٢٠٠٢ كجزء من مبادرة تقديم معلومات متسمة بالشفافية لدعم تطبيق آليات الحوكمة، ويتكون المؤشر من ٩٨ عنصر علي ثلاث محاور رئيسية وهي : (Standards & Poors,2002,pp.18-21)

القسم الأول: الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (يشمل ٢٨ عنصر).

القسم الثاني: يتناول الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات (يشمل ٣٥ عنصر)

القسم الثالث: يتناول معلومات عن هيكل مجلس الإدارة والإجراءات والعمليات (يشمل ٣٥ عنصر)

- **قياس محددات جودة الأرباح المحاسبية**

تشتمل هذه الدراسة على متغير مستقل واحد وهو محددات جودة الأرباح المحاسبية، وتقاس الأثار المترتبة على محددات جودة الأرباح المحاسبية من خلال جمع بيانات وعناصر التقارير المالية لكل محدد وذلك كما يلي:

أليات حوكمة الشركات

الممارسات المحاسبية

- الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية
- التحفظ المحاسبي (القيمة السوقية / القيمة الدفترية)

جدول (٦/١): متغيرات الدراسة بالإتفاق مع الدراسات السابقة

المتغيرات	المقياس
المتغير التابع	
شفافية التقارير المالية	مؤشر الشفافية والإفصاحD&T Index المُقدم بواسطة مؤسسة (Standards & Poors) (١)
المتغيرات المستقلة	
أليات حوكمة الشركات	- عدد أعضاء مجلس الإدارة. - هل يتم الجمع بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. - عدد الإناث في مجلس الإدارة. - عدد الاعضاء من خارج الشركة . - عدد الاجتماعات. - تبعية قسم المراجعة الداخلية. - عدد الأعضاء في قسم المراجعة الداخلية.
الممارسات المحاسبية	- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: مؤشر الإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية للشركات طبقاً للمؤشر المصري لمسئولية الشركات. (٢) - التحفظ المحاسبي: (القيمة السوقية / لقيمة الدفترية)

٦/٤ وصف مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة جميع الشركات المدرجة في البورصة المصرية في قطاع الاستثمار العقاري في الفترة من ٢٠١٨ : ٢٠٢٢، حيث تمثل الشركات المدرجة في البورصة المصرية أهمية لبيئة الأعمال المصرية، وترجع أهمية الشركات المدرجة في حجم نشاطها وتأثيرها علي الاقتصادي المصري، فهي تؤدي دورًا مهماً في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، إذ تسهم هذه الشركات بدور محوري في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال التوسع في المشروعات العقارية، وزيادة الاستثمارات

في البنية التحتية، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، مما يؤثر بشكل ايجابي علي معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ويسهم في رفع مستوي الاقتصاد القومي.

ولقد تم اختيار عينة الدراسة من خلال اختيار معيار احصائي هو الطريقة الاحصائية العمدية، وتتميز الطريقة الإحصائية العمدية بأنها تساعد الباحث في اختيار مفردات محددة لغرض بحثي محدد، وبذلك وقد تم اختيار عينة الدراسة الحالية من خلال اختيار قطاع محدد يمثل البورصة المصرية وهو قطاع منشآت الاستثمار العقاري أي قطاع العقارات والمتكون من مجموعة الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية

ويتم جمع بيانات هذه الشركات بعد تحديد عينة الدراسة، وبالرجوع إلى موقع البورصة المصرية، تبين أن القطاعات تبلغ ١٧ قطاع، وقد تم تحديد عينة الدراسة كما بالجدول (٦-٢).

ولقد تم تطبيق شروط العينة وهي:

١- أن تكون التقارير المالية للشركة منشورة خلال فترة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

٢- استبعاد شركات العقارات التي تتبع البنوك أو الشركات المالية.

٣- ان تكون العملية بالجنية المصري.

وبالتالي تصبح عينة الدراسة وفقاً للجدول التالي:

جدول (٦-٢) عينة الدراسة

اسم الشركة	القطاع	القيمة السوقية
المجموعة المصرية العقارية	العقارات	1,706,004,773
سوديك	العقارات	2,870,429,635
السادس من اكتوبر للاستثمار والتنمية	العقارات	2,496,992,662
مصر الجديدة للاسكان	العقارات	6,081,169,382
بالم هيلز	العقارات	2,556,811,031

اسم الشركة	القطاع	القيمة السوقية
التعمير والاستشارات الهندسية	العقارات	275,428,314
المصريين للاسكان	العقارات	103,137,124
مدينة نصر للاسكان	العقارات	9,447,203,154
اليكو	العقارات	220,350,443
الجيزة العامة للمقاولات	العقارات	3500434785
الشمس للاسكان	العقارات	3,608,689,544
القاهرة للاسكان والتعمير	العقارات	816,494,004
زهراء المعادي للاستثمار والتعمير	العقارات	4,063,743,188
الخليجية الكندية	العقارات	31,803,356
المتحدة للاسكان والتعمير	العقارات	3,650,562
القاهرة للاستثمارات والتنمية	العقارات	52471645
التعمير السياحي	العقارات	12345678
الغربية الاسلامية للتنمية العمرانية	العقارات	132,647,412

٥/٦ فروض الدراسة

تستهدف الدراسة التطبيقية قياس أثر محددات جودة الأرباح علي شفافية التقارير المالية، ولذلك يمكن قياس هذا الأثر وتحقيق هدف الدراسة من خلال اختبار الفروض التي تم استنباطها في الفصل الخامس وهي:

الفرض الأول: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لآليات حوكمة الشركات على شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية"

الفرض الثاني "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للممارسات المحاسبية على شفافية التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

٥/٧ أساليب التحليل الاحصائي:

سيتم الاعتماد في الدراسة التطبيقية الحالية على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفروض من خلال البرنامج الإحصائي SPSS، ومن أهم هذه الأساليب الإحصاء الوصفي بهدف إعطاء صورة عامة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة والاتجاه العام للبيانات من خلال قياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتباين، وكذلك اختبار الارتباط لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة. اختبار الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، اختبار التباين ANOVA وT-Test لبيان الفروق الجوهرية في شفافية التقارير المالية وفقاً لمحددات جودة الربح، وتحديد مدير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ولقد تم إعداد ورقة عمل على برنامج Excel تجمع العناصر التي يتم جمع عدد من البيانات الرئيسية الواجب جمعها عنها من التقارير المالية المنشورة لعينة الدراسة، وتم إعداد هذه الورقة لأغراض جمع البيانات وتجهيزها لتكون صالحة للتحليل الاحصائي، حتى يتم نقلها إلى برنامج التحليل الاحصائي SPSS، والتي تظهر في الملحق رقم ثم يتم اجراء التحليل الاحصائي وتفسير النتائج.

٥/٨ الإحصاء الوصفي :

تم اجراء التحليل الاحصائي الوصفي ويشتمل التحليل الوصفي مجموعة طرق لوصف الخصائص الرئيسية لمجموعة من البيانات كمياً، كما يقوم الإحصاء الوصفي بوصف وتنظيم وتصنيف وتلخيص وعرض البيانات، وكذلك يمكن الاعتماد علي الأشكال البيانية والمقاييس الإحصائية المختلفة لوصف متغير ما (أو أكثر) في مجتمع ما، وتستخدم الإحصائيات الوصفية لوصف البيانات الكمية، وتساعد الإحصاءات الوصفية في فهم كميات هائلة من البيانات، من خلال تكثيف كمية كبيرة من المعلومات في وصف موجز. وتشتمل الإحصاءات الوصفية علي مقاييس النزعة المركزية ومنها: الوسط الحسابي :(Mean) وهي طريقة أكثر استخداماً لوصف النزعة المركزية، والوسيط:(Median) وهو الدرجة التي تقع بالضبط في مركز مجموعة القيم، والمنوال:(Mode) وهو القيمة التي تظهر بشكل متكرر في مجموعة القيم.

كما يشتمل الإحصاء الوصفي علي مقاييس التشتت مثل: الانحراف (Skew):مقياس لتحديد قيم المتغير التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن باقي القيم. والتباين (The Variance):هو مقياس التشتت الأكثر استخداماً، يستخدم مجموع مربع الفروق بين كل قيمة والمتوسط لقياسها. والمدى :(Range) الفرق بين القيم الأصغر والأكبر، أو الفرق بين القيم عند النقاط العالية والمنخفضة. والانحراف المعياري (The Standard Deviation):وهو الجذر التربيعي للتباين. ولقد تم اجراء التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات هذه الدراسة، ويمكن عرضها كما يلي:

الإحصاء الوصفي للمتغيرات المالية:

ويمكن وصف بعض القيم المالية لشركات عينة الدراسة من خلال وصف بعض القيم التي يمكن استخدامها كمؤشر علي أداء الشركة وحجمها وغيرها من القيم، وتم الوصف عن طريق مقاييس الإحصاء الوصفي ويمكن عرض النتائج كما بجدول الاحصاء الوصفي (٥-٧).

جدول (٥-٧) الإحصاء الوصفي للقيم المالية

المتغير	أكبر قيمة	أصغر قيمة	التباين	الانحراف المعياري	المتوسط
الأصول المتداولة	26017630209.0	.00	46401384414141250000.0	6811856165.1	3675648100.5
الأصول غير المتداولة	23488367003.0	.00	21431993979001530000.0	4629470161.8	1894793211.2
إجمالي الأصول	49505997212.0	.00	116352912617542530000.0	10786700729.0	5570555909.3
اجمالي الالتزامات	39334410485.0	.00	65222884384448230000.0	8076068621.8	3923251978.0
القيمة الدفترية لحقوق الملكية	10171586728.0	.00	6443485940038894600.0	2538402241.	1478340619.0
القيمة السوقية لحقوق الملكية	12568783403.0	.00	6000220415702743000.0	2449534734.5	1296405294.1
صافي الأرباح	7422755711.0	.00	685426876897534080.0	827905113.4	269416126.7

يتبين من الجدول السابق أنه تم قياس ووصف المؤشرات المالية من خلال عدد من القيم المالية حيث بلغ بلغ متوسط الأصول المتداولة ٣٦٧٥٤٨١٠٠.٥، في حين بلغ متوسط الأصول غير المتداولة ١٨٩٤٧٩٣٢١١.٢، وقد بلغ متوسط إجمالي الأصول ٥٥٧٠٥٥٩٠٩.٣، وبلغ متوسط إجمالي الالتزامات ٣٩٢٣٢٥١٩٧٨، أما متوسط القيمة

الدفترية لحق الملكية ١٤٧٨٣٤٠٦١٩.٠٠ بينما كانت القيمة لحق الملكية ١٢٩٩٦٤٠٥٢٩٤، وقد بلغ صافي الربح في متوسطة لعينة الشركات خلال فترة الدراسة ٢٦٩٤١٦١٢٦.٧. ويدل ما سبق على توافر بعض البيانات المالية تمهيداً لاستخدامها كمقاييس لمتغيرات الدراسة

الإحصاء الوصفي لآليات الحوكمة الداخلية

ويمكن وصف آليات الحوكمة من خلال وصف عدد من متغيرات وعناصر الحوكمة لكل آلية من الآليات، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، ولقد تم أجراء التحليل الاحصائي الوصفي والحصول علي النتائج، ويمكن عرضها كما بجدول الاحصاء الوصفي (٥-٤).

جدول (٥-٤) الإحصاء الوصفي لآليات الحوكمة الداخلية

المتغير	أكبر قيمة	أصغر قيمة	التباين	الانحراف المعياري	المتوسط
عدد أعضاء مجلس الإدارة	15.00	.00	13.096	3.61880	6.7011
هل يتم الجمع بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	1.00	.00	.221	.46989	.3218
عدد الاناث في المجلس	3.00	.00	.686	.82820	.6782
عدد الأعضاء من خارج الشركة	4.00	.00	.696	.83399	.2874
عدد الاجتماعات	8.00	.00	3.143	1.77278	3.2069
عدد الاناث في اللجنة	2.00	.00	.434	.65887	.3333
تبعية قسم المراجعة الداخلية	1.00	.00	.243	.49320	.5977
عدد الأعضاء في قسم المراجعة الداخلية	4.00	.00	1.999	1.41402	2.3563
هل يوجد تقرير مسئولية اجتماعية؟	1.00	.00	.137	.36959	.1609

يتبين من الجدول السابق أنه تم قياس آليات الحوكمة بعدد مختلف من المتغيرات، حيث تم قياس آلية مجلس الإدارة بعدد من المؤشرات وبالنظر إلي أكبر وأقل قيمة وللمتوسط سيتبين أن شركات عينة الدراسة، يتبين تنوع قيم المتغيرات في فترة الدراسة فقد بلغت أصغر قيمة لمعظم الشركات ٠.٠٠ الأمر الذي يدل علي عدم توافر المتغير في هذا

العام لهذه الشركة، في حين بلغت قيم المتوسط نسب وقيم تعبر عن متوسط تفعيل المتغير أو الآلية داخل الشركة فمثلاً نجد أن عدد أعضاء مجلس الإدارة في المتوسط ٧ أعضاء، وأن حالة الجمع بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب كانت في المتوسط ٣٣٪ من شركات العينة خلال فترة الدراسة، في حين نجد أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة قد كان في متوسطة ما يقارب ٤١٩ مليون سهم، كما نجد أن عدد الإناث في مجالس إدارة الشركات يقارب عدد واحد عضو أو لا يوجد حيث المتوسط أقل من ١.٠٠، وهكذا يمكن الاطلاع علي باقي المتغيرات لمعرفة خصائص لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية.

الإحصاء الوصفي للممارسات المحاسبية

تم قياس الممارسات المحاسبية من خلال الإحصاء الوصفي للتحفظ المحاسبي وأبعاد الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات، وتم الوصف عن طريق مقاييس الإحصاء الوصفي ويمكن عرض النتائج كما بجدول الاحصاء الوصفي (٥-٩).

جدول (٥-٩) الإحصاء الوصفي للممارسات المحاسبية

المتغير	أكبر قيمة	أصغر قيمة	التباين	الانحراف المعياري	المتوسط
التحفظ	16.2	6-	208.3	14.432	4.85
الافصاح المتعلق ببُعد حوكمة الشركات	1.00	.63	.006	.08023	.6552
الافصاح المتعلق بالبُعد الاجتماعي	1.00	.75	.003	.05852	.9856
الافصاح المتعلق بالبُعد البيئي	.50	.00	.014	.11705	.0287
الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية	.77	.46	.004	.06184	.5582

يتبين من الجدول السابق أنه قد بلغ المتوسط للتحفظ المحاسبي العينة ٤.٨٥، في حين بلغ متوسط الإفصاح المحاسبي المتعلق ببُعد الحوكمة ٠.٦٥٥، وقد بلغ متوسط الإفصاح بالبعد الاجتماعي ٠.٩٨٥٦، وقد بلغ متوسط الإفصاح بالبعد البيئي ٠.٠٢٨، وقد بلغ الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ككل ٠.٥٥٨.

الإحصاء الوصفي للمتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في شفافية التقارير المالية ويمكن قياس شفافية التقارير المالية بمجموعة من المؤشرات والتي يتم جمع البيانات عنها بطريقة (٠، ١) حسب توافر

كل مؤشر في التقارير المالية من عدمه، وتم الوصف عن طريق مقاييس الإحصاء الوصفي ويمكن عرض النتائج كما بجدول الاحصاء الوصفي (٥-١٠).

جدول (٥-١٠) الإحصاء الوصفي للمتغير التابع

المتغير	أكبر قيمة	أصغر قيمة	التباين	الانحراف المعياري	المتوسط
معلومات عن المساهمين وحقوقهم	1.00	.00	.137	.36959	.8391
معلومات عن الأسهم	1.00	.00	.120	.34683	.8621
معلومات عن الخطط الاستراتيجية	1.00	.00	.144	.37993	.8276
معلومات عن السياسات المحاسبية	1.00	.00	.137	.36959	.8391
معلومات عن الأطراف ذوي العلاقة	1.00	.00	.129	.35857	.8506
معلومات عن مراجع الحسابات	1.00	.00	.094	.30631	.8966
معلومات عن لجنة المراجعة	1.00	.00	.129	.35857	.8506
معلومات عن مجلس الإدارة	1.00	.00	.137	.36959	.8391
معلومات عن مكافآت مجلس الإدارة مجلس الإدارة	1.00	.00	.120	.34683	.8621
معلومات عن المديرين التنفيذيين	1.00	.00	.137	.36959	.8391

يتبين من الجدول السابق أنه تم قياس ووصف شفافية التقارير المالية بعدد من المؤشرات، بلغ متوسط أقل مؤشر ٠.٨٢٧٦ وذلك للمؤشر "المعلومات عن الخطط الاستراتيجية" بينما بلغ أعلي متوسط للمؤشر "المعلومات عن مراجع الحسابات" مما يدل على توافر الشفافية بالتقارير بنسب متفاوتة بين المؤشرات المختلفة والشركات المختلفة.

٥/٨ نتائج اختبارات الفروض :

يتناول هذا القسم نتائج اختبارات الفروض الإحصائية، ولقد تم اجراء اختبار الفروض الإحصائية بعدد من الاختبارات، فقد تم اجراء اختبار الارتباط لمعرفة مقدار واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع وذلك من خلال معامل الارتباط، واختبار الانحدار البسيط لمعرفة أثر المتغير مستقل علي المتغير التابع وذلك من خلال معامل التحديد، واختبار الانحدار المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات الفرعية مجتمعة لكل متغير مستقل علي المتغير التابع، واختبار التباين ف لمعرفة دقة وجودة نموذج الانحدار، واختبار ت لمعرفة دلالة التغيير الذي أحدثه كل متغير مستقل في المتغير التابع، ويمكن عرض هذه النتائج كما يلي:

- **نتائج اختبار الفرض الأول**

تم اختبار فرض الدراسة الاحصائي الأول، باختبارات الانحدار والارتباط F ، T، لبيان أثر المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول (٥-١) نتائج اختبار الفرض الأول

النموذج ١	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية	T	الدلالة الاحصائية
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	.545	.065		8.437	.000
آليات الحوكمة	.363	.076	.462	4.801	.000
R معامل الارتباط			.462		.000
R^2 معامل التحديد			.213		.000
Adjusted R^2 معامل التحديد المعدل			.204		.000
ف F			23.049		.000

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة وشفافية التقارير المالية وبلغت هذه العلاقة مقدار ٤٦.٢٪، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥٪.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة علي شفافية التقارير المالية وذلك بمقدار ٠.٢١٣ علي مقياس معامل التحديد، وعند مستوى معنوية أقل من ٥٪.
- بلغت قيمة ف المحسوبة للاختبار ٢٣.٠٤٩، وعند مستوى معنوية أقل من ٥٪ الأمر الذي يشير إلي جودة نموذج الانحدار ودقة نتائجه.
- بلغت قيمة ت ٤.٨٠١، وعند مستوى معنوية أقل من ٥٪ الأمر الذي يشير إلي جوهرية الأثر الذي أحدثه المتغير المستقل علي المتغير التابع.

ولتحديد الأثر التفصيلي لكل متغير فرعي لآليات الحوكمة علي المتغير التابع وكذلك الأثر المجمع، تم اجراء اختبار الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٥-١٢) نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرض الأول

النموذج ١	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية	T	الدلالة الاحصائية
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	.568	.069		8.217	.000
آليات الحوكمة	.334	.081	.425	4.126	.000
عدد أعضاء مجلس الإدارة	001-.	.001	.099	.614	.045
هل يتم الجمع بين رئيس مجلس الإدارة والوظائف التنفيذية	.008	.006	.171	1.316	.019
عدد الأسهم المملوكة لأعضاء المجلس	4.773	.000	.023	.176	.009
عدد الاناث في المجلس	.083	.004	.003	.023	.010
عدد الأعضاء من خارج الشركة	.004	.004	.162	1.125	.026
عدد الاجتماعات	.002	.002	.153	.788	.043
عدد الاناث في اللجنة	.003	.004	.089	.649	.015
تبعية المراجعة	.005	.007	.127	.741	.046

الداخلية					
عدد الأعضاء في قسم المراجعة الداخلية	.003	.004	.181	.739	.046
هل يوجد تقرير مسئولية اجتماعية؟	.001	.007	.013	.107	.009
R معامل الارتباط		.501			.018
R^2 معامل التحديد		.251			.018
Adjusted R^2 معامل التحديد المعدل		.142			.018
ف F		2.289			.018

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- **تحسن العلاقة بين آليات الحوكمة وشفافية التقارير المالية بعد ادخال المتغيرات الفرعية الي النموذج لتصبح هذه العلاقة ٥٠.١٪، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥٪.**
- **ارتفاع أثر آليات الحوكمة علي شفافية التقارير المالية ليصبح مقدار الأثر بعد دخول المتغيرات الفرعية الي النموذج ٠.٢٥١ علي مقياس معامل التحديد، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪.**
- **كما بلغت قيمة ف للاختبار ٢.٢٨٩، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪ الأمر الذي يشير إلي جودة نموذج الانحدار المتعدد ودقة نتائجه.**
- **بلغت قيمة ت ٤.١٢٦، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪ الأمر الذي يشير إلي جوهرية الأثر الذي أحدثته المتغيرات المستقل علي المتغير التابع.**

نتائج اختبار الفرض الثاني (التحفظ المحاسبي):

تم اختبار فرض الدراسة الاحصائي الخامس، باختبارات الانحدار والارتباط وف، وت، لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول (٥-١٩) نتائج اختبار الفرض الخامس التحفظ المحاسبي

النموذج ١	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية	T	الدلالة الإحصائية
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	.821	.014		57.401	.000
التحفظ المحاسبي	.041	.017	.251	2.386	.019
R معامل الارتباط			.251		019
R^2 معامل التحديد			.063		019
Adjusted R^2 معامل التحديد المعدل			.052		019
ف F			5.695		.019

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وشفافية التقارير المالية وبلغت هذه العلاقة مقدار ٢٥.١٪، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥٪.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية التحفظ المحاسبية على شفافية التقارير المالية وذلك بمقدار ٠.٠٦٣ على مقياس معامل التحديد، وعند مستوى معنوية أقل من ٥٪.
- بلغت قيمة ف للاختبار ٤.١٤٧، وعند مستوى معنوية أقل من ٥٪ الأمر الذي يشير إلي جودة نموذج الانحدار ودقة نتائجه.
- بلغت قيمة ت ٥.٦٩٥، وعند مستوى معنوية أقل من ٥٪ الأمر الذي يشير إلى جوهرية الأثر الذي أحدثه المتغير المستقل على المتغير التابع.

- نتائج اختبار الفرض الخامس (الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية)

تم اختبار فرض الدراسة الاحصائي الخامس، باختبارات الانحدار والارتباط وف، وت، لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول (٥-٢٠) نتائج اختبار الفرض الخامس الإفصاح المحاسبي

النموذج ١	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية	T	الدلالة الاحصائية
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	.389	.059		6.579	.000
الإفصاح المتعلق ببُعد حوكمة الشركات	.761	.250	.714	3.042	.000
الإفصاح المتعلق بالبُعد الاجتماعي	١١٢.	.145	١٩١.	.0751	.003
الإفصاح المتعلق بالبُعد البيئي	.218	.093	.695	2.340	.022
الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية	٠١٣.	.165	٠٢٦.	.0063	.019
R معامل الارتباط			٧١٠.		.000
R^2 معامل التحديد			٥٠٤.		.000
Adjusted R^2 معامل التحديد المعدل			٤٧٩.		.000
F ف			20.303		.000

مجلة بحوث الاعمال ـــ\n\n**يتبين من الجدول السابق ما يلي:**\n\n- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الافصاح المحاسبي وشفافية التقارير المالية وبلغت هذه العلاقة مقدار ٧١٪، وذلك عند مستوي معنوية أقل من ٥٪.\n- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على شفافية التقارير المالية وذلك بمقدار ٠.٥٠٤ على مقياس معامل التحديد، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪.\n- بلغت قيمة ف للاختبار ٢٠.٣٠٣، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪ الأمر الذي يشير إلي جودة نموذج الانحدار ودقة نتائجه.\n- بلغت قيمة ت ٣.٠٠، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪ الأمر الذي يشير إلى جوهرية الأثر الذي أحدثه المتغير المستقل على المتغير التابع.\n\n**نتائج الدراسة:**\n\n**انتهت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:**\n\n- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة وشفافية التقارير المالية وبلغت هذه العلاقة مقدار ٤٦.٢٪، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة علي شفافية التقارير المالية وذلك بمقدار ٠.٢١٣ علي مقياس معامل التحديد، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪. ولقد تحسنت العلاقة بين آليات الحوكمة وشفافية التقارير المالية بعد ادخال المتغيرات الفرعية الي النموذج لتصبح هذه العلاقة ٥٠.١٪، وذلك عند مستوي معنوية أقل من ٥٪. كما ارتفع أثر آليات الحوكمة علي شفافية التقارير المالية ليصبح مقدار الأثر بعد دخول المتغيرات الفرعية الي النموذج ٠.٢٥١ علي مقياس معامل التحديد، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪.\n\n- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسات المحاسبية (التحفظ المحاسبي) وشفافية التقارير المالية وبلغت هذه العلاقة مقدار ٢٥.١٪، وذلك عند مستوي معنوية أقل من ٥٪. كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على شفافية التقارير المالية وذلك بمقدار ٠.٠٦٣ على مقياس معامل التحديد، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪.، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسات المحاسبية (الافصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية) وشفافية التقارير المالية وبلغت هذه العلاقة مقدار ٧١٪، وذلك عند مستوي معنوية أقل من ٥٪. كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على

شفافية التقارير المالية وذلك بمقدار ٠.٥٠٤ على مقياس معامل التحديد، وعند مستوي معنوية أقل من ٥٪.

توصيات الدراسة:

وبناءاً علي ما سبق يوصي الباحث بما يلي :

١- العمل علي تطوير الانظمة واللوائح التنظيمية التي تعزز من التزام الشركات بمبادئ الحوكمة الرشيدة، بما يسهم في رفع درجة الشفافية والموثوقية لدي مستخدمي التقارير المالية. بل وتعزيز دور مجلس الإدارة في الرقابة والإشراف علي إعداد التقارير المالية، من خلال رفع كفاءة أعضائه وتدريبهم المستمر علي متطلبات الإفصاح والشفافية، كذلك تفعيل دور لجان المراجعة بشكل أكبر والتأكيد علي استقلاليتها وتخصص أعضائها في المجالات المحاسبية والمالية، مما يساهم في رفع مستوي الشفافية والمصداقية في التقارير المالية. ودعم وظيفة المراجعة الداخلية وتمكينها من أداء مهامها بكفاءة وفاعلية واستقلال من خلال توفير الموارد الكافية (مادية وبشرية) والتقنيات الحديثة التي تساعد في إدارة المخاطر وتحسين جودة وشفافية المعلومات المالية. كذلك تشجيع الشركات علي الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بالحوكمة والاستدامة التي تعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في الشركة. ضرورة تشديد الجهات الرقابية علي التزام الشركات بتطبيق أليات الحوكمة، وربط ذلك بالحوافز والعقوبات بما يضمن الجدية في التطبيق وفاعليته.

٢- ضرورة قيام الهيئات التنظيمية بتوحيد تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات علي المستويين الدولي والمحلي، حيث ان توحيد معايير وأبعاد ومؤشرات المسؤولية الاجتماعية للشركات سيعمل علي تقليل الوقت اللازم لإعداد التقارير مع تحسين الشفافية وتعزيز بيئة المعلومات في الاسواق المالية.

٣- ربط الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بالحوافز الحكومية.

٤- بما ان حدود هذه الدراسة، واعتماد الباحث علي عينة من الشركات العقارية فيجب علي الشركات العقارية توسيع نطاق الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية والأثر البيئي للمشروعات العقارية كالتزام البناء الصادرة عن رئيس الجمهورية عام ٢٠٢٤، ومدي توافق هذه الأبنية مع معايير البناء الاخضر والملائم للسياسة الدولة.

٥- دعوة الشركات العقارية إلي الإفصاح عن مساهماتها في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية مثلا المستشفيات والمدارس والحدائق.

٦- حث شركات التطوير العقاري علي تبني ممارسات استدامة تتجاوز الجانب الربحي بمعني استدامة الربحية ، أي التركيز علي تحقيق أرباح طويلة الاجل دون الاعتماد المفرط علي التقديرات المحاسبية أو الأساليب المحفوفة بالمخاطر مع دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية (الشفافية البيئية – المشاركة المجتمعية – الحوكمة الرشيدة) كجزء من استراتيجيتها المؤسسية– مما يسهم في رفع مستوى الشفافية والثقة لدي جميع اصحاب المصلحة.

٧- تعزيز تطبيق التحفظ المحاسبي بشكل متوازن، بما لا يجعل هنالك مبالغة في مبدأ الحيطة والحزر، وذلك لتقديم معلومات مالية تعكس الوضع المالية بدقة للشركة.

رابعاً: المجالات المقترحة للأبحاث المستقبلية:

بعد الانتهاء من هذه الدراسة اتضح لدي الباحث ان هناك بعض الموضوعات البحثية التي يمكن أن تتناولها البحوث المستقبلية بالبحث والدراسة، ويمكن توضيحها كما يلي:

- إجراء دراسة مماثلة في قطاعات اقتصادية إخري بخلاف القطاع العقاري، بهدف مقارنة طبيعة تأثير محددات جودة الارباح المحاسبية علي شفافية التقارير المالية في بيئات تشغيل مختلفة.
- اقتراح نموذج متكامل لقياس جودة الارباح المحاسبية ، يتضمن مقاييس كمية ونوعية، ويرتبط بمستوي الإفصاح المالي وجودته، بما يسهم في تقديم أداة تحليلية يمكن الاعتماد عليها في تقييم شفافية التقارير المالية.
- قياس أثر العلاقة بين خصائص مراقب الحسابات و الملكية العائلية علي مستوي الشفافية في هذه الشركات.
- دور الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في تعزيز شفافية التقارير المالية.
- قياس أثر التقارير المتكاملة علي مستويات الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة بالبورصة.

مجلة بحوث الاعمال ـــ
\footer{(PRINT): ISSN 3009-6308 ٥٨٨ (ONLINE): ISSN 3009-7738}

المراجع :

١. خريس، لوجين رزق . (٢٠١٧)، العوامل المؤثرة علي جودة الأرباح المحاسبية: دراسة مقارنة بين الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة وفقاً للشريعة الإسلامية والشركات المساهمة الأخري (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد.

٢. خليل، محمد أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥)، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٥(١)، ص ص٧٢٣-٧٨١.

٣. محمود، عبد الحميد العيسوي، (٢٠٢٠)، " أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، "مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية١٤(١)، ص ص ٣٤٥-٤١٧.

٤. صالح، رضا إبراهيم عبد القادر، (٢٠١٠)، ": العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ٣٧٩-٤٣٢.

٥. مصلح، نضال محمد عادل . (٢٠١٥). " العوامل المؤثرة على جودة الأرباح في البنوك الفلسطينية– دراسة تطبيقية علي المصارف الفلسطينية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين"" . رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر: غزة، ص ١-٢١٠.

٦. محمد، قايد عبد العظيم مصطفي، (٢٠٢٣)، 'جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وانعكاسها على أسعار الأسهم'، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٤(٢)، ص ص٩٥٣-١٠٠٦.

٧. حماد، طارق عبد لعال، (٢٠١٠)، " الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

مجلة بحوث الاعمال ـــ

(PRINT): ISSN 3009-6308 ٥٨٩ (ONLINE): ISSN 3009-7738

٨. حماد، طارق عبدالعال، (٢٠٠٥)، نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح في ضوء انتشار الممارسات المحاسبية الخاطئة: دراسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، س٢٥، ملحق، ص ص ١٩٩ – ٢٧٧.

٩. بن يوسف، خلف الله، قويدر، معاش، و قورين، حاج قويدر، (٢٠٢٠ ب)، دور آليات حوكمة الشركات في مواجهة أساليب المحاسبة الابتكارية: دراسة ميدانية لشركة بيوفارم لصناعة الأدوية بالجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مج٦، ع١، ص ص ١٩٥ – ٢١٤.

١٠. صالح، رضا إبراهيم عبد القادر، (٢٠١٠)، " االعلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعه طنطا، (٢)، ص ص ٣٧٩-٤٣٢.

١١. راضي، محمد سامي، (٢٠١٧)، " موسوعة المراجعة المتقدمة"، دار التعليم الجامعي، الأسكندرية.

١٢. سليمان، السيد حسن صديق داود، (٢٠١٧)، " تركز سوق المراجعة وأثرة علي جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقة علي سوق المراجعة المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة المنصورة.

١٣. زين الدين، علي نبوي على وأبو الوفا، ناصر محمد أنور وحسين، حاتم بدر محمود، (٢٠٢١)، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج ، مج٣٥، ع١، ص ص ٢٠٥ – ٢٥٨.

١٤. زين الدين، صلاح، (٢٠٠٨) " دور مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية"، المؤتمر العلمي الأول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد–جامعة دمشق. ١٥–١٦ أكتوبر.

١٥. عثمان، أبو الحمد مصطفي صالح، (٢٠١١)، " نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح المحاسبية وأثرها علي قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية : دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.

١٦.وزارة الإستثمار. (٢٠٠٧). دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية المصرية ، القاهرة، وزارة الإستثمار.

١٧.سلام، طارق مختار محمد، (٢٠١٥)،" أثر ممارسات حوكمة الشركات على شفافية القوائم المالية– دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس– كلية التجارة، مجلد ١٩، العدد١.

١٨.يزيد، قادة، (٢٠١٦)، "دور سياسة الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات"، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت – معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.

١٩.مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم وملو العين، علاء محمد عبد الله، (٢٠١٣)، " قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية بمنشآت الأعمال السعودية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس– كلية التجارة، العدد ٢.

٢٠.مطر، محمد، الدعاس، عبدالله أحمد عبدالله، و نور، عبدالناصر إبراهيم، (٢٠١٧)، أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية، إربد للبحوث والدراسات العلوم الإدارية والمالية، مج١٩، ع٢، ص ص ١٣٧ – ١٧٢.

٢١.زيتون, محمد خميس جمعة. (٢٠٢٢). أثر التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة على تكلفة الاقتراض وتوزيعات الأرباح النقدية: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة في البورصة المصرية .مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية, 6(1), 305-370. doi: 10.21608/aljalexu.2022.225183

٢٢.عياد، أمير عاطف نصحي،. (٢٠٢٤). تأثير حجم الشركة علي العلاقة بين التنوع الجنسي في مجلس الإدارة واستمرارية الأرباح – دراسة تطبيقية .الفكر المحاسبى ، كلية التجارة –جامعة عين شمس, 28(2), 111-164. doi: 10.21608/atasu.2024.363076

٢٣.الحفناوي ، السيد محمود. (٢٠٢٠). " العلاقة بين مستوي الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية والأداء المالي للشركة في ظل التأثير المعدل لمرحلة دورة حياة الشركة: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،مجلة الأسكندرية للبحوث

المحاسبية، مجلية قسم المحاسبة والمراجعة، كلية الأعمال جامعة الأسكندرية، ٤(١) ،ص ١-٦٤.

٢٤. نصير، عبد الناصر عبد اللطيف محمد. (٢٠٢٠). " دور مدخل محاسبة تكاليف تدفق المواد في تحقيق الاستدامة للشركات المصرية: دراسة حالة في شركة مصر للأسمنت قنا" مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسيعد، (٤)، ص ص : ٢٠٣-٢٦٤.

٢٥. الطحان، إبراهيم محمد عبد الكريم، (٢٠١٨)، أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات علي عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، مجلة كلية التجارة جامعة طنطا، ٥(١)، ص ص ٥٩٠-٦٥٤.

٢٦. الطحان، إبراهيم محمد عبد الكريم ، (٢٠١٨)، " مشاكل معاصرة في المحاسبة المالية"، الطبعة الثانية، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ص – ص ١-٣٣٣.

٢٧. باسي، فارس بلة، عبد القادر، شيخ، أصلية، العمري،. (٢٠١٩). " أثر إستخدام محاسبة المسؤولية الإجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، تونس ، ١٢(١)، ص٨٤-١٠٠.

٢٨. علي، ماهر ناجي، شاكر، أمير صاحب، (٢٠١٧)، " أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، مج، ع. ص ٢٥, ص: ٣٠٥-٣٢٨

٢٩. الفولي، فايقة جابر حسن محمد. (٢٠٢٠). " العوامل المؤثرة علي جودة الأرباح مع دراسة تطبيقية تجريبية علي الشركات المسجلة البورصة المصرية" ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الأسكندرية . ص – ص : ١-١٦٦.

٣٠. أبو عرقوب، بلقيس علي جميل، (٢٠١٦)، " أثر جودة الأرباح المحاسبية علي إستمرارية الشركات الصناعية المساهمة العامة الإردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، المملكة الأردنية الهاشمية.

٣١. الساعدى أحمد، أحمد بخيت، (٢٠١٣)، " دور الشفافية في تحسين جودة القوائم المالية في ضوء المتغيرات البيئية المعاصرة– دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة جنوب الوادى، ص ص ١–٢٠٠.

٣٢. عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم يحي، (٢٠١٤)،" دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعوديه"، مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، ص ص ١٧٥–٢٢٣.

٣٣. الطحان، إبراهيم محمد عبد الكريم ، (٢٠١٨)، " مشاكل معاصرة في المحاسبة المالية"، الطبعة الثانية، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ص – ص ١–٣٣٣.

٣٤. الطحان، إبراهيم محمد عبد الكريم، (٢٠١٨)، أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات علي عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، مجلة كلية التجارة جامعة طنطا، ٥(١)، ص ص ٥٩٠–٦٥٤.

٣٥. عقل، يونس حسن، (٢٠١٠)، " نموذج مقترح لقياس المحتوي المعلوماتي للافصاح عن المؤشر المصري لمسئولية الشركات: دراسة إختبارية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، مجلة كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٧٧(٣٩)، ص ص ٣١٩–٣٥٩.

٣٦. أميرهم، جيهان عادل ناجي، (٢٠١٩)، أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س٣٩، ع٤، ص ص ١–٥١.

٣٧. خليل، علي محمود مصطفي وابراهيم، مني مغربي محمد، (٢٠١٣)، " قياس الأثر التفاعلي للمحتوي المعلوماتي لتقرير المسئولية الإجتماعية علي جودة الأرباح المحاسبية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات: دراسة تطبيقية"، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ص ٤٩٧–٥٦١.

٣٨. مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٥)، 'أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية'، الفكر المحاسبى، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، (٥) ص ص ١–٦٠.

٣٩. رضوان، أحمد جمعة أحمد، (٢٠١٥). " أثر المسئولية الإجتماعية للشركات علي جودة التقارير المالية بالتطبيق علي شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، مجلة البحوث المحاسبية، مجلة قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ص ١٥٠-٢٠٦.

٤٠. الفلاحات، محمود فلاح والشحنة، رزق أبو زيد يوسف وعطية، عبدالرحمن زيدان، (٢٠١٤)، "دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية فى تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين: دراسة ميدانية على البنوك" وشركات التأمين الأردنية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسيعد، ع١، ص ص ٨٤-١١٠.

٤١. حسين، محمد إبراهيم، (٢٠١٢)، " قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية علي جودة الأرباح المحاسبية- دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٤٢. سلطان، محمد يونس عبد الله، (٢٠١٦)، " العلاقة بين مدي الإلتزام بتطبيق أليات حوكمة الشركات ومستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بالتطبيق علي بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ص ص ١-١١٢.

٤٣. زغلول، وليد أحمد محمود أحمد، (٢٠١١)، " دراسة إختبارية لقياس أثر التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية في ضوء المعايير المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية التجارة، جامعة السويس.

٤٤. رياض، سامح محمد رضا، (٢٠١١)، " التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح- دراسة تطبيقية علي شركات المساهمة البحرينية"، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣١، العدد ٢، ص ص ١١٩-١٤٤.

٤٥. سلامة، صلاح حسن علي، (٢٠١٢)، " نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوي التحفظ المحاسبي عن إعداد التقارير المالية علي قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٦، العدد ٤، ص ص ٥٢٧-٦٣٣.

٤٦. عوض، أمال محمد محمد، (٢٠١٠)، " دراسة وإختبار مدي تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية علي جودة التقارير للشركات المسجلة بالبورصة

المصرية"، المجلة العملية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعه عين شمس، العدد الثاني، ص ص ٩١-١٤٥.

٤٧. دواق، سميرة، فرحات، عباس(٢٠١٩)، " الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمد لخضر الحوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،الجزائر، المجلد ٣، العدد١. ص – ص : ١١-٢٧.

٤٨. غنيمي، سامي محمد، (٢٠١١)، " إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال- دراسة إختبارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الأول.

٤٩. منصور،عبد الحفيظ، (١٩٩٩)، " الشفافية معايير الإفصاح والسرية والمهنية "، مجلة المدقق الأردنية، الأردن، العدد٣٩، ص١٣.

٥٠. سعد الدين، ايمان محمد، (٢٠١٤)، " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة راس المالي واثرها علي قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، ص ص ١- ٤٥.

٥١. الرشيدي، ممدوح صادق محمد، (٢٠١١)، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم: دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة – جامعة سوهاج . مج ٢٥، ع ٢، ص ص ١ – ٦٢.

٥٢. ياسين، كرم محمد، (٢٠٢٠)، " أثر محاسبة القيمة العادلة علي شفافية التقارير المالية- دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية " رسالة ماجستير غير منشورة- كلية التجارة- جامعة كفرالشيخ، ص ص ١-٢٢٦.

٥٣. مركز المديرين المصري، (٢٠١٦)، " الدليل المصري لحوكمة الشركات".

٥٤. إبراهيم، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٥)، " إطار محاسبي لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية"، المؤتمر العلمي الخامس : بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ص ص ٢٢٧-٢٥٦.

مجلة بحوث الاعمال ـــ
6- Tseng,T. Y. (2022). Influences of Taiwan's corporate social responsibility report management policy on the information transparency of its capital market. Borsa Istanbul Review,22(3),487-497. at: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214845021000739

7- Klever Maurice,(2016),"Sustainability Reporting,Integrated Reporting Analyst Coverage and the Cost of Equity Capital- A Quantitative Study on the Cost of Information Asymmetry on the Cost of Equity Capital",Master Economics,Specialzation: Accounting&Control.

8- Penman,S. H.,& Zhang,X.-J. (2002). Accounting Conservatism,the Quality of Earnings,and Stock Returns. The Accounting Review,77(2),237-264.

9- Lee, M., Mande, V., & Ortman, R. (2007). The effect of audit quality on earnings predictability. Journal of Accounting and

Public Policy, 26(4), 431–456. https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2007.05.002

10- Mensah, Y. M., & Qi, Y. (2016). Preferred leadership styles, culture, and government fiscal transparency: An international analysis. Advances in Economics and Business, 4(6), 273-290.

11- Jacoby,G.,Liu,M.,Wang,Y.,Wu,Z.,& Zhang,Y. (2019). Corporate governance,external control,and environmental information transparency: Evidence from emerging markets. Journal of International Financial Markets,Institutions and Money,58,269-283. At: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1042443118304463

12- Haat Jaffar,R.,Jamaludin,S.,& Rahman,M. R. C. A. (2007). DETERMINANT FACTORS AFFECTING QUALITY OF REPORTING IN ANNUAL REPORT OF MALAYSIAN COMPANIES. Malaysian accounting review,6(2). at: https://openurl.ebsco.com/Agcd%3A34904969&crl=c

13- Price,R.,Roman,F. J.,& Rountree,B. (2011). The impact of governance reform on performance and transparency. Journal of financial economics,99(1),76-96. At: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304405X10001819

14- Van Hoang,T. H.,Przychodzen,W.,Przychodzen,J.,& Segbotangni,E. A. (2021). Environmental transparency and performance: Does the corporate governance matter?. Environmental and Sustainability Indicators,10,100123. At: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2665972721000246

15- Attia, E. F., Yassen, S., Chafai, A., & Qotb, A. (2024). The impact of board gender diversity on the accrual/real earnings management practice: evidence from an emerging market. Future Business Journal, 10(1), 24.

16- Alkebsee,R. H.,Tian,G.,Garefalakis,A.,Koutoupis,A.,& Kyriakogkonas,P. (2022). Audit committee independence and financial expertise and earnings management: Evidence from China. International Journal of Business Governance and Ethics,16(2),176–194. https://doi.org/10.1504/IJBGE.2022.121928

مجلة بحوث الاعمال ـــ

27- Siagian,F. T.,& Tresnaningsih,E. (2011). The impact of independent directors and independent audit committees on earnings quality reported by Indonesian firms. Asian review of Accounting,19(3),192-207. at: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108

28- Beasley,M. S. (1996). An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. Accounting review,443-465. at: https://www.jstor.org/stable/248566

29- Egbunike,C. F.,& Odum,A. N. (2018). Board leadership structure and earnings quality: Evidence from quoted manufacturing firms in Nigeria. Asian Journal of Accounting Research,3(1),82-111. at: https://www.emerald.com/insight/content/doi/

30- Ortega,W. R.,& Grant,G. H. (2003). Maynard manufacturing: An analysis of GAAP-based and operational earnings management techniques. Strategic Finance,85(1),50. at: https://www.proquest.com/openview/d0dd5ce

31- Kim,Y.,Park,M. S.,& Wier,B. (2012). Is earnings quality associated with corporate social responsibility?. The accounting review,87(3),761-796. at: https://publications.aaahq.org/accounting-review/article-Corporate

32- Alipour,M.,Ghanbari,M.,Jamshidinavid,B.,& Taherabadi,A. (2019). The relationship between environmental disclosure quality and earnings quality: a panel study of an emerging market. Journal of Asia Business Studies,13(2),326-347. at: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JABS-03-2018-0084/full/html

33- Yu,Z. (2022). Financial report readability and accounting conservatism. Journal of Risk and Financial Management,15(10),454. at: https://www.mdpi.com/1911-8074/15/10/454